



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمّة لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم تجارية
تخصص: مالية وتجارة دولية

أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة

-دراسة حالة الاسيان 2000-2023-

تحت إشراف الأستاذ:

- معمري عبد الكامل

المشرف المساعد:

- د. بوشول السعيد

إعداد الطلبة:

- سايح أيمن

- كرمادي عقبة بن نافع

- مجيدي مُجّد طيب

- لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. باهي وفاء	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	رئيسا
د. معمري عبد الكامل	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
د. بوشول السعيد	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مشرفا ومساعد
د. تليلي بشير	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

إلى أعر الناس الوالدين الكرملن.
إلى الأخرة والأخوات.
إلى جمبع الأصدقاء فى المشوار الءراسى.
إلى أساتءى وأهل الفضل علىا الءىن ءمرونا بالءب والءقءىر والنصىءة
والءوءىءه والأرشاء
إلى كل هؤلاء نءهى هذا العمل المءواضع سائلن الله العلى القءىر أن ىنفعنا
وعمءنا بءوفىقه.

الءلبة.

الشكر والعرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة

وأعاننا على أداء هذا الواجب

ووفقنا إلى إنجاز هذا العمل

نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من

بعيد على إنجاز هذا العمل وفي تذليل ما وجهناه من صعوبات،

ونخص بالذكر الأستاذ المشرف: "معمرى عبد الكامل"، والاستاذ المساعد

له الدكتور "السعيد بوشول"

الذان لم يبخلا علينا بتوجيهاتهما ونصائحهما القيمة

التي كانت عوناً لنا في إتمام هذه المذكرة.

الطالبة.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في رابطة دول جنوب شرق آسيا التي يطلق عليها اسم آسيان للفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، حيث اعتمدت دراسة مجموعة من المؤشرات التي تربط بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، مستخدمين المنهج الوصفي التحليلي وذلك لعرض المفاهيم النظرية المتعلقة بالانفتاح التجاري وكذا التنمية المستدامة، لتلخص الدراسة في النهاية إلى مجموعة من النتائج لعل من أهمها ان الانفتاح التجاري يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي لدول الآسيان وتشجيعه ومن خلال هذه الاستثمارات توجه الحكومات جل اهتمامها على تنمية البنى التحتية الخاصة بها كدليل على اهتمام الآسيان بالتنمية المستدامة بها.

الكلمات المفتاحية: الانفتاح التجاري، التنمية المستدامة، دول الآسيان.

Abstract

This study aims to measure the impact of trade openness on sustainable development in the Association of Southeast Asian Nations (ASEAN) for the period from 2000 to 2023. The study relied on a set of indicators linking trade openness to sustainable development, using a descriptive and analytical approach to present the theoretical concepts related to trade openness and sustainable development. The study ultimately concludes with a set of results, perhaps the most important of which is that trade openness helps attract and encourage foreign investment to ASEAN countries. Through these investments, governments focus their attention on developing their own infrastructure, as evidence of ASEAN's commitment to sustainable development.

Keywords: Trade openness, sustainable development, ASEAN countries.

الفهارس

فهرس المحتويات

.....	الاهداء
.....	الشكر والعرفان
.....	الملخص
.....	فهرس المحتويات
.....	فهرس الجداول
.....	فهرس الملاحق
أ.....	مقدمة

الفصل الأول: الادبيات نظرية وتطبيقية حول الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة

5	تمهيد
6	المبحث الاول: الانفتاح التجاري مفاهيم ومرتكزات
6	المطلب الاول: تعريف الانفتاح التجاري وأهميته وأهدافه
12.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري ومؤشراته
15.....	المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة
15.....	المطلب الاول: تعريف وأهداف، خصائص ومبادئ التنمية المستدامة
19.....	المطلب الثاني: أبعاد وأدوات تحقيق التنمية المستدامة
21.....	المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية للدراسة
21.....	المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة
26.....	المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة والدراسة الحالية
31.....	خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسيان 2000-2023

33.....	تمهيد
34.....	المبحث الاول: التكامل الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا الاسيان
34.....	المطلب الاول: ماهية التكامل الاقتصادي
38.....	المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي لدول الاسيان
41.....	المبحث الثاني: الاداء الاقتصادي للأسيان
41.....	المطلب الاول: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الاسيان
52.....	المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية لدول الاسيان
54.....	المبحث الثالث: العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة الاسيان 2000-2023

54.....	المطلب الأول: العلاقة بين الانفتاح التجاري وانبعاثات: CO ₂
56.....	المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة الانفتاح بالموارد البشري
60.....	خلاصة الفصل
61.....	الخاتمة
66.....	قائمة المراجع
72.....	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
35	مناقشة الدراسات المتعلقة بالانفتاح التجاري	(01-01)
37	مناقشة الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة	(02-01)
51	النمو الاقتصادي لدول الآسيان خلال الفترة 2010 - 2022	(01-02)
54	يوضح الناتج المحلي الاجمالي لرابطة دول جنوب شرق آسيا 2013 - 2022	(02-02)
57	تأثير التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة	(03-02)
58	تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للآسيان خلال الفترة 2010-2023	(04-02)
61	تجارة السلع في رابطة دول جنوب شرق آسيا حسب الشركاء التجاريين للفترة 2013-2022	(05-02)

فهرس الملاحق

رقم الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
78	شعار رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان).	01
79	صور لواجهة تقارير رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان).	02

مقدمة

تمهيد

قبل بداية الثمانينات من القرن الماضي كانت الدول النامية قد تبنت سياسات التحول الصناعي المنافس للواردات، لكن بعد ذلك انعكست تلك النظرة وصار هناك تقدير لفوائد التجارة بصورة موسعة، وعلى الرغم من اختلاف مظاهر استراتيجيات التصنيع في الدول النامية، نجد أن دول جنوب شرق آسيا التي تبنت سياسات تنمية انفتاحية وأقامت دعوى ضد الحواجز التجارية ولصالح الانفتاح؛ كانت هناك على النقيض معارضة معتبرة لتخفيض الحواجز التجارية، لكن الاتجاه العالمي نحو التحرير كان واضحاً؛ خاصة بعد ميلاد المنظمة العالمية للتجارة، مما أدى إلى تنامي سياسات الانفتاح التجاري وعدم تقبل معظم الدول لقوانين السياسات الانعزالية؛ خصوصاً وأن العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية بينت أن سياسات الانفتاح التجاري تعتبر أحد الأسباب الرئيسية في تحقيق معدلات عالية من النمو لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.

ومن جهة أخرى إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فقط، وإنما كذلك ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب الاجتماعي والبيئي، كما هو الحال مع واقع السياسات التنموية في الدول النامية، ودول جنوب شرق آسيا خاصة حيث تسعى إلى الوصول إلى نتائج تنمية معتمدة من طرف الدول المتقدمة اقتصادياً ولكن في نفس الوقت تحمل متطلبات تحقيقها، وبالتالي هذا ما أدى إلى فشلها إلا ما نقول أنها تتخبط في العواقب الوخيمة للاستنساخ المتطابق لهذه السياسات التنموية، وغير لائق بطبيعتها.

ولتحليل وتوضيح مدى تأثير سياسة الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في دول جنوب شرق آسيا، يمكن طرح السؤال التالي:

ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في دول جنوب شرق آسيا للفترة 2000-2023؟.

وينبثق على هذا السؤال أسئلة فرعية تمثلت في:

- ما المقصود بسياسة الانفتاح التجاري؟.
- ماذا نعني بالتنمية المستدامة؟.
- فيما يتمثل أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة في دول جنوب شرق آسيا للفترة 2000-2023؟.

فرضيات الدراسة:

- هناك علاقة بين الانفتاح التجاري وانبعاثات CO₂.

- هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.
- هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري.

أهمية الدراسة:

تكتسي سياسة الانفتاح التجاري أهمية بالغة في معظم اقتصاديات الدول النامية أو في دول في طريق النمو، ومن بينها دول جنوب شرق آسيا أو ما يعرف برابطة الآسيان، التي تسعى إلى الولوج في الأسواق الدولية والاندماج في النظام التجاري العالمي؛ حيث أعطت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال جملة من الإجراءات المتمثلة في تحرير ورفع القيود على قطاع التجارة الخارجية قصد تحقيق تنمية مستدامة مرتفعة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- معرفة العلاقة الموجودة بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان.
- معرفة واقع التنمية المستدامة في رابطة الآسيان خلال فترة الدراسة، والآثار الجانبية المترتبة على الاقتصاد في الآسيان جراء سياسة الانفتاح التجاري.

المنهج المتبع:

للإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضية السابقة نعتد على المنهج الوصفي التحليلي وذلك لمعرفة مؤشر الانفتاح التجاري وكيفية قياسه، وكذا تطور معدلات التنمية المستدامة في دول رابطة الآسيان للفترة 2000-2023، كما قمنا بقياس أثر الانفتاح التجاري على معدل التنمية المستدامة في دول جنوب شرق آسيا.

حدود الدراسة:

بالنسبة للإطار المكاني: يتعلق البحث بدراسة نموذج من الاقتصاديات السائرة في طريق النمو المتمثل في اقتصاد دول رابطة الآسيان.

أما بالنسبة للإطار الزمني: فقد اعتمدت الدراسة على الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2023 .

هيكل الدراسة:

تمت هذه الدراسة من خلال فصلين يسبقهما مقدمة عامة تحتوي مختلف الأطر المنهجية المتبعة في الدراسة

يليها:

الفصل الاول: الذي عنون بعنوان الادبيات النظرية للدراسة، والذي يضم بدوره ثلاث مباحث عنونت على الترتيب ماهية الانفتاح التجاري، مفاهيم حول التنمية المستدامة، دراسات سابقة للدراسة، ليضم كل مبحث مطالب فرعية.

الفصل الثاني: والذي خصص لجانب دراسة الحالة والذي عنون الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسيان 2000-2023، وضم كذلك ثلاث مباحث عنونت على التوالي المبحث الاول: التكامل الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا الاسيان (نظرة عامة)، المبحث الثاني: الاداء الاقتصادي للأسيان: مؤشرات اقتصادية عامة، المبحث الثالث: العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة الاسيان 2000-2023. لتختتم الدراسة بخاتمة عامة للدراسة تضم أبرز النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة.

الفصل الأول:

الادبيات نظرية وتطبيقية حول الانفتاح التجاري
والتنمية المستدامة

تمهيد

تعد التجارة الخارجية احدى الركائز الأساسية لتطوير اقتصادات الدول ,نتيجة التخصص وتقسيم العمل الدولي وعملية التبادل الحر بين البلدان المتقدمة والبلدان الأقل نمو في ظل منظمة التجارة العالمية، إلا أن هذا التبادل التجاري الحر ليس بشكل مطلق وإنما بشكل متفاوت بين الدول وبما يخدم الاقتصاد المحلي، لذلك ظهر مفهوم الانفتاح التجاري للتعبير عن طبيعة ومدى حرية التبادل التجارية لكل دولة مع العالم الخارجي، وما يستلزم عليها من إزالة القيود الجمركية بين هذه الدول، وزيادة التبادل فيما بينهم عن طريق الصادرات والواردات لتعزيز النمو الاقتصادي، ومن تعزيز التنمية المستدامة نقوم من خلال هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف الجوانب النظرية التي تتعلق بكلا من الانفتاح التجاري والتنمية والدراسات السابقة المتطرفة لكلا المتغيرين وذلك بطرح كما يلي:

المبحث الاول: الانفتاح التجاري مفاهيم ومرتكزات

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية للدراسة.

المبحث الاول: الانفتاح التجاري مفاهيم ومرتكزات

يعتبر الانفتاح التجاري من السياسات الحديثة التي انتهجتها الدول المختلفة، للانفتاح على العالم ومواكبة مختلف التطورات الحاصلة والاستفادة منها لما ينفع لتنمية اقتصادياتها المختلفة.

المطلب الاول: تعريف الانفتاح التجاري وأهميته وأهدافه

نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على هذه السياسة بالتطرق إلى مختلف الجوانب المتعلقة بها، من تعاريف مختلفة وأهميته وأهدافه المختلفة.

أولاً: تعريف الانفتاح التجاري

تعدد تعاريف الانفتاح التجاري بتعدد الباحثين فيها، نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى بعض من هذه التعاريف كما يلي:

تأت فكرة الانفتاح التجاري منذ المذهب التجاري الذي نظر إلى التجارة الدولية على أنها مصدر للثروة، ووفقاً لنظرية التجارة التقليدية، يؤيد آدم سميث وريكاردو أن الانفتاح سيوفر التخصص والتوزيع الأمثل للموارد؛ حيث تخصص البلدان في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة إنتاجية عمالية نسبية، وتقوم بتصديرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن القطاعات التي لا يمكنها منافسة الدول الأجنبية ستستخدم عوامل الإنتاج في القطاعات الأخرى وبالتالي تحقق تخصيصاً أمثل للموارد، ووفقاً لنموذج (Heckscher- Ohlin)* تصدر الدول البضائع التي تستخدم عواملها الوفيرة بشكل مكثف لذلك، مع زيادة درجة الانفتاح، ستتحول الموارد في الاقتصاد إلى القطاعات التي تعتمد على العامل الوفير وبالتالي، سيلاحظ زيادة في الإنتاج¹.

أولاً: تعريف دحماني اسماعيل

يعرف دحماني اسماعيل الانفتاح التجاري على أنه: تعريف الانفتاح التجاري يعني أنه لا يمكن قياس سياسة الانفتاح التجاري Outward Orientation بمؤشرات الانفتاح التجاري. كذلك البحث عن مصادر النمو الاقتصادي وفيما إذا كان الانفتاح التجاري من بينها، يتطلب النظر من زاويتين اتجاه إيجابي بمعنى عزل مركبة التجارة الدولية عن مصادر النمو، أو معياري بمعنى تحديد أفضل الإصلاحات التي يجب احترامها، لدفع عجلة

* نموذج "هيكشر - أولين (Heckscher-Ohlin Model): يُسمى أيضاً "نموذج أنش - أو (H-O Model)، وسمي باسم مبتكره المؤرخ والخبير في الاقتصاد السياسي "إيلي هيكشر" (Eli . Heckscher) الذي قدمه في ورقة بحثية نشرت عام 1919، ليتوسع فيه تلميذه والخبير الاقتصادي "بيرتال أولين (Bertail Ohlin) في 1933؛ وبعد نموذج "هيكشر - أولين" نظرية في التجارة الدولية، إذ يبين للبلدان آلية التبادل التجاري عندما يحتل توازن الموارد على المستوى العالمي، وينطوي على تصدير الدول ما يمكنها إنتاجه بوفرة وكفاءة، واستيراد الموارد التي تحتاجها على نحو متناسب. للمزيد يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني: <https://hbrarabic.com> تاريخ الاطلاع: 10:30, 2025/01/24

¹ Zeren Fatma & Ari Ayse, Trade openness and economic growth: A panel causality test, international Journql Business and social science, vol 4, N 09, Center for Promoting Ideas, USA, 2013, p2 .

النمو والتنمية عبارة أخري التحقق من أن التجارة تؤدي إلى النمو عن طريق مجموعة من الآثار تم تحديدها في الأدبيات الاقتصادية الميزة النسبية اقتصاديات الحجم، انتشار التكنولوجيا ... الخ¹.

ثانيا: تعريف المعهد العربي للتخطيط

يعرف المعهد العربي للتخطيط الانفتاح التجاري على أنه تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة².

ثالثا: تعريف صندوق النقد الدولي

ويقصد به تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية، وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الاموال إلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية³.

رابعا: تعريف بعض الباحثين للانفتاح التجاري

الانفتاح التجاري: هو تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برامج تحري التجارة شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات الاستيراد وسياسة تشجيع الصادرات، وسياسة سعر الصرف، وسياسة إدارة الاقتصاد الكلي والسياسات التنظيمية والسياسات التجارية اتجاه الشركاء التجاريين حسب المعهد العربي للتخطيط⁴.

وهو تلك السياسة التي من شأنها تقلل القيود على الصادرات ويشير هذا التعريف إلى نقطة هامة تتمثل في أن الانفتاح التجاري لا يعني بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية معدومة أو حتى في مستوى متدني جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومححر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية⁵.

هو تلك السياسة التي تؤدي للتخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية

¹ دحماني اسماعيل، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2014/2015، ص 91.

² ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص 04.

³ غزة فؤاد، نصير إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004/2005، ص 09.

⁴ زعبي صارة، شويكات محمد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية Ardl خلال الفترة 1980-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، 2019، ص 212.

⁵ بن بيا محمد، فودوا محمد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 02، 2020، ص 02.

والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات إدارة الاقتصاد ، الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركات التجارية¹.

من خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج أن الانفتاح التجارية هو التجارة الدولية القائمة بين دول العالم حيث تستخدم الدول التي لها فائض في موارد معينة أسواق الدول التي تعرف عجزا في الموارد التي تمتلكها وذلك لتصريفها والاستفادة من موارها لسد العجز الذي تعرفه في موارد أخرى، وذلك باستخدام جميع اجراءات التبادل الدولي.

¹ موارد تهمان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016، ص 240.

ثانيا: أهمية الانفتاح التجاري

تتبع أهمية الانفتاح التجاري في كونها تمثل استراتيجية سياسية واقتصادية، كما تكمن في العلاقة التي تربط الانفتاح مع النمو الاقتصادي وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي بشكل ايجابي، ومن ثم على المستوى العام للرفاهية الاقتصادية والاجتماعية معاً، ويمكن بيان هذه الأهمية من خلال النقاط التالية¹:

— يمثل استراتيجية اقتصادية وسياسية تستخدمها البلدان على المعاملات الخارجية لتحقيق اعراضها الاقتصادية والسياسية والتنفيذ أهدافها الداخلية مثل حماية الصناعات الجديدة والناشئة من المنافسة الشديدة وأيضاً تمكن البلد من الاستفادة من مزايا البلدان الأخرى.

— يعمل أيضاً على إزالة الحدود وتقريب المسافات بين البلدان الخارجية، أي أن لم يكن لديها اسطول كبير لنقل المنتجات يكون لديها أيدي عمالة رخيصة ووفيرة أو يكون لديها سياحة كبيرة تدر عليها العملة الصعبة وهذه الميزة النسبية فضلاً عن بعض العوامل التي تؤدي إلى زيادة جودة المنتجات والخدمات.

— تشير النظرية الاقتصادية والملاحظات التجريبية إلى أن التوسع في الصادرات الصناعية سيزيد. من النمو الاقتصادي، حيث تم تقديم الجوانب المفيدة من خلال زيادة استغلال الإمكانيات والقدرات وفرات الحجم ويؤدي إلى نمو عالي في الدخل المحلي وبالتالي زيادة الميزانية.

— له تأثير كبير وحاسم على النمو الاقتصادي عن طريق تعزيز قطاع الصناعي الذي يشكل مكانة كبيرة للبلدان، حيث تسبب الصادرات في التدفقات الوافدة إلى البلد من الاحتياطات الأجنبية والتي من خلالها يصبح الاقتصاد يعمل بشكل مستدام.

كما له أهمية في الدول النامية حيث قابلت الدول النامية هذا المبدأ بشيء من عدم الثقة ذلك أن العمل به يعني أنها تبقى دائماً محصورة في إنتاج السلع الأولية، في الوقت الذي رحبت فيه بفكرة حماية الصناعات الناشئة أو الوليدة، ولقد اهتمت هذه الدول في بداية حصولها على الاستقلال على إتباع إستراتيجية التصنيع من أجل إحلال الواردات، في المقابل كان أسلوب بعض الدول الأخرى هو إتباع إستراتيجية التصدير، بالإضافة إلى الفوائد التي تجنيها من الدخول إلى السوق الدولية الواسعة، ومنه تكمن أهمية تحرير التجارة في الدول النامية إلى تحقيق العديد من المكاسب منها²:

¹ هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2022، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 02، 2024، ص 05.

² سموك نوال، ثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2018/2019، ص ص 97، 98.

- تغطية تكاليف الواردات من خلال العمل على تنمية الصادرات أي العمل على إحداث التوازن في الميزان التجاري.
- تشجيع المنافسة في الأسواق المحلية، مما يدفع بالمنتجين إلى التحسين والابتكار في المنتجات.
- العمل على تحقيق أكبر مستويات من الكفاءة إضافة على منح المستهلكين نطاقاً أوسع من الاختيار.
- السماح للشركات من أن تشغل مقدراتها بشكل كامل بما يتوافق مع ميزتها النسبية واقتصاديات الحجم الكبير.
- التمكين من دخول التكنولوجيا الجديدة واستخدامها.
- جعل الأسعار المحلية منافسة للأسعار العالمية، مما يؤدي على انخفاض إحداها عن الأخرى وهذا ما يمكن المستهلكين من شراء السلع المنخفضة الأثمان وذات الجودة العالية.
- اكتساب الخبرات والمهارات والحصول على التقنيات الجديدة.

ثالثاً: أهداف الانفتاح التجاري

هناك العديد من الأهداف التي يسعى الانفتاح التجاري لتحقيقها وهي¹:

- أن الانفتاح التجاري في مجال التجارة الخارجية يهدف إلى إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري ما بين دول العالم، كما يؤدي إلى ربط المجتمعات والدول مع بعضها البعض، فضلاً عن توسيع نطاق الأسواق الدولية وزيادة الدخل وتحسين مستوى الرفاهية الدول المختلفة ولاسيما الدول النامية.
- يقود الانفتاح التجاري إلى تخفيض أسعار السلع، فضلاً عن تدفق السلع الأجنبية مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، وهذا بدوره يؤدي إلى منع قيام الاحتكار، فضلاً عن توفير متطلبات السوق المحلية بأسعار منخفضة ومناسبة.
- يؤدي الانفتاح التجاري إلى تقليل الاستيرادات وزيادة الصادرات لمواكبة الولوج في الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى وفرة النقد الأجنبي والعمل على تحقيق التوازن في الميزان التجاري ومن ثم معالجة الخلل في ميزان المدفوعات.
- كما يهدف الانفتاح التجاري إلى حماية المنتجات المحلية من سياسة الاغراق، أي منع بيع السلع الأجنبية بأسعار أقل من تكاليف إنتاجها في الأسواق العالمية.

¹ رباح جميل الخطيب، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 01، 2024، ص ص 5، 6.

- كما يسعى الانفتاح التجاري إلى تخفيض الرسوم الجمركية وإزالة القيود على السلع والخدمات وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، فضلاً عن توسيع الصادرات وزيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للدول المصدرة للسلع والخدمات المختلفة.
- يعمل على توفير فرص للأيدي العاملة عن طريق تحرير التجارة، من حيث ادخال المعدات أو الأساليب الفنية الحديثة، فضلاً عن اكتساب العمالة المحلية المهارات والخبرات الجديدة ادريس.
- يؤثر الانفتاح التجاري في مجال الانتاج في البلدان عندما تفتح البلدان أبوابها لتدفق السلع الأجنبية المواكبة التطورات الحاصلة في العالم من ناحية الانتاج كماً ونوعاً، فضلاً عن وجود الفائض في بعض الدول فالانفتاح يعمل على تصريف فائض المنتجات مع تشغيل الطاقات الانتاجية، واتساع حجم الأسواق وتخفيض تكاليف الانتاج وتوفير الايدي العاملة مما يؤدي إلى زيادة النمو في الدول المتقدمة صناعياً.
- يسعى الانفتاح التجاري إلى زيادة الانتاج عن طريق رفع كفاءة الإنتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة لأجل تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات، فضلاً عن تقليل الاستيراد ويعمل على تغطية متطلبات السوق المحلية من السلع بأسعار مختلفة، مما يؤدي إلى تحقيق الاستقلال التجارة العالمية.
- يساهم التجاري في تحسين القطاع السياحي وهذا ما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي والنقد الأجنبية عن طريق تنشيط وزيادة عدد السائحين، فضلاً عن الوسائل الأخرى كالفنادق والنقل والمطاعم¹.

¹ رباح جميل الخطيب، المرجع السابق، ص 06.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري ومؤشراته

في هذا المطلب سنتطرق لأهم النظريات التي تفسر الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى مؤشراته المختلفة.

أولاً: النظريات المفسرة للانفتاح التجاري

تمثلت النظريات التي تفسر الانفتاح التجاري فيما يلي:

1. النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري

يعود ظهور الكلاسيك إلى القرن الثامن عشر كرد وانتقاد للتجارين حيث ظهرت عدة نظريات، وقد تم انتقادها من طرف النيوكلاسيك في شكل نظريات تقلل من أخطاء الكلاسيك. وفي هذا الجزء سنتعرف على أهم النظريات الكلاسيكية ونيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري نذكر أهمها¹:

أ. النظريات الكلاسيكية: تمثلت في:

– **نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث**: كان مبدأ آدم سميث التقسيم الدولي للعمل وفق التكاليف المطلقة التي تتضمن مكاسب كل أطراف التبادل وتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

– **نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو**: قام دافيد ريكاردو بنشر كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) وتضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والمعروفة بنظرية الميزة النسبية، وهي كرد على التساؤلات التي وجهت لنظرية الميزة المطلقة.

– **نظرية القيم الدولية**: ركز جون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها كما فعل ريكاردو، ومقيدا باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات.

ب. النظريات النيوكلاسيكية: وتمثلت في:

– **نظرية هشكر أولين**: تقوم هذه النظرية على فرضيات مختلفة نذكر من أهمها إن السلع المختلفة تحتاج إلى مقادير مختلفة من عوامل الإنتاج أي مثلا السلعة (أ) تحتاج إلى (أ) رسمال أكثر والسلعة (ب) تحتاج إلى عمل أكثر هكذا.

– **نظرية معدل الفائدة**: لقد تزامن ظهور النيوكلاسيك مع مشروع مارشال والتي قامت بتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحركات الدولية لعنصر رأسمال المادي، بحيث يقوم على تحقيق الأرباح والاستفادة من

¹ فرحون ميلود، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980 - 2015-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجليلي بونعامة، خميس مليانة، 2019، ص ص 09، 10.

الفروق النسبية في معدلات العائد على أ رسمال .ولقد كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات أ رسمال الدولي، وبعد ذلك تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية على يد ماكدوجال وكيكب وتفترض النظرية المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال من دولة لأخرى، وأن الرأسمال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

2. النظريات الحديثة: وتمثلت في¹:

– **نظرية دورة حياة المنتج:** تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل (بوسنر) بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودوره حياته مع تطور التجارة الدولية. وتقدم تفسير لمبررات التجارة الخارجية وأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية) أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأة الاستثمارات الأجنبية المباشر تم توضيحه من قبل لفيرنون، والذي تأسس بشكل رئيسي على نظرية الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دور هام في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

– **نموذج الفجوة التكنولوجية RENSOP:** وقد ركز في تحليل النموذج لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول بلد ما على أسلوب متقدم في الإنتاج، ما يسمح له بإنتاج منتجات جديدة وبجودة عالية وتكلفة أقل، فيؤدي إلى قيام التجارة الدولية وقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

– **نظرية عدم كمال الأسواق:** وقد ظهرت هذه النظرية لقللة المعلومات التي تحول دون قيام التجارة الدولية كفننية في الأصول المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج، ومن ثم تقوم الشركات متعدد الجنسيات (المالكة غالباً لهذه المزايا) بتدويل عملياتها داخلياً، بمعنى تمارس نشاطات البحث والتطوير والاختراع داخل الشركة بدلاً من ممارستها في الأسواق لتخطي القيود المفروضة على الأسواق التي تؤثر على حرية التجارة والاستثمار هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى الأسواق.

ثانياً: مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

هناك العديد من المؤشرات لقياس الانفتاح التجاري وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدولة على العالم الخارجي، كما تستخدم هذه المؤشرات في ترتيب وتصنيف الدول حسب درجة الانفتاح، وعلى العموم يمكن تقسيم مؤشرات الانفتاح التجاري لما يأتي²:

¹ دريدي و داد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص ص 39، 40.

² فراس حسين علي الصفار، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 06، 2023، ص 406، 407.

1. مؤشر الانكشاف الاقتصادي

تبرز أهمية هذا المؤشر في أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لبلد ما ويتم حساب وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف التجاري} = 100 \times \frac{\text{الصادرات} + \text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان الاقتصاد أكثر تأثراً وعرضه للتغيرات التي تطرأ على التجارة الخارجية بين دول العالم، وبعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة التي تبين درجة ارتباط أي اقتصاد مع اقتصاديات العالم الخارجي، وكلما ارتفعت النسبة زادت درجة الارتباط، وقد اعتبر نسبة (40%) التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي مقياساً للانكشاف التجاري، أما إذا تراوحت هذه النسبة بين (12%، 20%) فإن اقتصاد الدولة يعد مغلقاً.

2. مؤشر الصادرات

يبين هذا المؤشر مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الأسواق الخارجية في تصريف المنتجات، ويمثل وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي} = 100 \times \frac{\text{الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

3. مؤشر الاستيرادات

يدل هذا المؤشر على مدى اعتماد الإنتاج الوطني على الواردات الأجنبية فكلما كانت النسبة كبيرة بقدر ما يدل ذلك على ضعف انتهاز الجهاز الوطني، ويمثل وفقاً للمعادلة التالية¹:

$$\text{مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي} = 100 \times \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

¹ فراس حسين علي الصفار، المرجع السابق، ص 407.

المبحث الثاني: مفاهيم حول التنمية المستدامة

على الرغم من ظهور واتساع انتشار مصطلح التنمية المستدامة في أدبيات التنمية الحديثة خلال العقود الأربعة الأخيرة للقرن العشرين، إلا أن مفهوم التنمية المستدامة في حد ذاتها لا يعد مفهوما جديدا أو فكرة مستحدثة، نقوم من خلال هذا المبحث بالتعرف على التنمية المستدامة.

المطلب الاول: تعريف وأهداف، خصائص ومبادئ التنمية المستدامة

عرف هذا المفهوم في ظل الفكر الإسلامي منذ القرن السادس ميلادي، وعلى هذا الأساس سوف نتعرض في بداية هذا المطلب إلى تحديد تعريف التنمية المستدامة، ومن ثم التعرف على مقوماتها الأخرى.

أولا: تعريف التنمية المستدامة

عرف مصطلح التنمية عدة تطورات فقد بدأ بالتنمية كهدف لتحقيق التنمية الاقتصادية ثم انتقل إلى التنمية الشاملة والتي تعنى بالتركيز على جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها من المجالات، بعدها ظهر مصطلح التنمية البشرية والذي يعطي أهمية كبرى للعنصر البشري حيث اعتبرته أساس التنمية وهدفها، ثم التنمية المستقلة التي جاءت لتجنب التبعية للاستعمار بعد الاستقلال، وأخيرا التنمية المستدامة التي تلم بجميع العناصر

المذكورة سابقا إضافة إلى المحافظة على البيئة من أضرار النمو الاقتصادي والمحافظة على الثروات الطبيعية من سوء الاستغلال.¹

اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما عالميا كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بريت لاند والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تلي الاحتياجات الحالية الراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم.²

الشيء المتفق عليه هو أن عبارة التنمية المستدامة تضم مجموعة واسعة من القضايا و تستلزم وجود مناهج متعددة الجوانب لإدارة الاقتصاد و البيئة و الاهتمامات البشرية و القدرة المؤسساتية ، كما جاء في تقرير الاتحاد الدولي بعنوان: "الإستراتيجية العالمية للحفاظ على الطبيعة " عام 1980 ، الذي اقر بتراطبات الاقتصاد بالبيئة.³

¹ أمينة نعموشي، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة 8 ماي 1945، قلمة، 2023/2022، ص 10.

² حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 23.

³ عقون نسيمة، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2018/2017، ص 19.

وعرفت على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل¹.

وعرفها ويليم رولكز هاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها تلك العملية التي تقرر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملة وليست متناقضة².

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها جميع العمليات التي تقرر بتحقيق النمو في المجالات المختلفة بالاستعانة بجميع الحاجيات المتعلقة بذلك النمو دون المساس بما يلي حاجيات الأجيال المستقبلية.

ثانيا: أهداف التنمية المستدامة

إن الهدف الأساسي للتنمية المستدامة هو الوفاء بحاجات البشر وتحقيق الرعاية الاجتماعية على المدى الطويل، مع الحفاظ على قاعدة الموارد البشرية والطبيعية ومحاولة الحد من التدهور البيئي، ومن أجل تحقيق ذلك، يجب التوصل إلى توازن ديناميكي بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة، وإدارة الموارد وحماية البيئة من جهة أخرى، ويمكن تلخيص أهم أهدافها كما يلي³:

- تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد : تحاول التنمية المستدامة عن طريق عمليات التخطيط وتنفيذ السياسات التنموية تحسين نوعية حياة الأفراد في المجتمع، اجتماعيا، اقتصاديا ونفسيا وروحيا، من خلال التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبصورة عادلة ومقبولة.
- احترام البيئة الطبيعية: تركز التنمية المستدامة على العلاقة بين نشاطات الأفراد والبيئة وتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس الحياة الانسانية، لأنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية، وتعمل على تطوير هذه العلاقة كي تكون علاقة تكامل وانسجام.
- تعزيز وعي الأفراد بالمشاكل البيئية: من خلال تنمية إحساس الأفراد بالمسؤولية اتجاه المشكلات البيئية وحثهم على المشاركة الفاعلة في خلق الحلول المناسبة له عن طريق مشاركتهم في إعداد برامج ومشروعات التنمية المستدامة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها.

¹ منال عشري، تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري (رؤية للتنمية المستدامة 2030)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022، ص 69.

² خولة مداوي، سعيدة طيب، دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة- دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب-، مجلة دفاتر بواكس، المجلد 13، العدد 01، 2024، ص 50.

³ فوزية برسولي، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018، ص 309، 310.

- تحقيق الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية: تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها ويعمل على استخدامها وتوظيفها بطريقة عقلانية.
- ربط التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع: ويتحقق ذلك عن طريق توعية السكان بأهمية التكنولوجيا المختلفة لعملية التنمية، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه المخاطر مسيطر عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.
- إحداث تغيير مناسب ومستمر في حاجات وأولويات المجتمع: ويتم ذلك بطريقة تلائم إمكانيات المجتمع وتسمح بتحقيق التوازن الذي من خلاله يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية والسيطرة على المشاكل البيئية كافة ووضع الحلول الملائمة لها.

ثالثاً: خصائص التنمية المستدامة

إن بزوغ مفهوم التنمية المستدامة كان نتيجة حتمية للسياسات والاستراتيجيات الفاشلة السابقة (من وجهة نظر الاستدامة) والتي استمر لعقود طويلة، لذلك انكب المهتمون بالتنمية المستدامة بتصحيح المسار التقليدي للتنمية بإعادة الاعتبار للمكونات المختلفة للعملية الاقتصادية (الإنتاجية) أي إعادة الاعتبار للمكونات المختلفة لثروة المجتمع: طبيعية، بشرية، اجتماعية ومصنوعة وذلك بتسطير أهداف دقيقة للتنمية المستدامة حتى تحقق المغزى الرئيسي لها وهو تحقيق العدالة بين الأجيال في الانتفاع بنفس الموارد في ظل بيئة نظيفة ورفاه اقتصادي وسلم ورقي اجتماعيين¹.

إن التنمية المستدامة التي تسعى إلى تحقيق أهداف جديدة لم يعهدها الإنسان في الأساليب السابقة للتنمية أي كان الهم الوحيد هو الرفع من نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي دون إيلاء الاهتمام إلى الجوانب البيئية ولا التفكير في الأجيال القادمة، تختص بخصائص عديدة منها تحقيق الهدف الأسمى لها وهو التوفيق بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المحافظة على البيئة، ويمكن استنتاج الخصائص الأساسية للتنمية المستدامة من خلال تحليل التعاريف المختلفة لها واستخراج ما استجد فيها مقارنة بأسلوب التنمية القديم فنجد أهم الخصائص كما أوردها الرفاعي²:

¹ كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 35.

² الرفاعي سحر قدوري، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية، جامعة الدول العربية، تونس، 28-31 أغسطس 2006، ص 07.

1. أنها تختلف عن التنمية بشكل عام كونها أشد تداخلاً وتعقيداً ولا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.
2. التنمية المستدامة تقوم على أساس تلبية متطلبات أكثر الشرائح فقراً في المجتمع وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.
3. للتنمية المستدامة بُعد نوعي يتعلق بتطور الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.
4. تداخل الأبعاد الكمية والنوعية بحيث لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتهما.
5. التنمية المستدامة لها بُعد دولي يتعلق بضرورة تدخل كافة الدول الغنية لتنمية الدول الفقيرة.

رابعاً: مبادئ التنمية المستدامة

- هناك مبادئ تتصل بقضية التنمية المستدامة ذاتها كعملية تكاملية، حيث إن لم تتوفر هذه المبادئ فقدت التنمية المستدامة ركائز تحقيق أهدافها، وأهم هذه المبادئ¹:
- المشاركة: وتعني إعطاء إمكانية المشاركة لكل أفراد المجتمع في القرارات والتأثير عليها بمنح الفرد الشعور بالانتماء بالشكل الذي يمكنهم من مشاركة فاعلة في عملية التنمية.
 - حسن الإدارة: أي خضوع الإدارة للشفافية والمسؤولية والرقابة والعدالة، من أجل تجنب الفساد.
 - التضامن: وهذا يعني تكافل الأجيال والفئات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد وكذا بين المجتمعات الأخرى، وذلك من خلال الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية وتأمين الحصص العادلة لكافة الفئات.
 - الحفاظ على الموارد: وهذا المبدأ يعني حماية التنوع البيولوجي، والحفاظ على الكائنات الحية سواء النباتية أو الحيوانية من الانقراض، ومنع استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة وكذا تخفيف الأضرار المحتملة على البيئة.
 - تحقيق المعرفة: وهذا يعني فتح فرص للمساواة لدى كافة أفراد المجتمع، ومحاربة الجهل وتكثيف حملات التوعية.
 - استيعاب التكاليف: أي أن قيمة السلع والخدمات يجب أن تعكس جميع التكاليف المترتبة خلال دورة حياتها.
 - الإنتاج والاستهلاك المسؤول: التنمية المستدامة تحفز الجانب البيئي وتشجع على استهلاك

¹ أمال زهواني، مريم سعد، دور التسويق السياحي في تعزيز مساهمة السياحة في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2017، ص 33.

– وإنتاج سلع وخدمات تكون صديقة للبيئة من أجل تخفيض وتجنب التلوث البيئي وانتشار النفايات وما يترتب عنها من آثار خاصة صحية.

المطلب الثاني: أبعاد وأدوات تحقيق التنمية المستدامة

ترتكز التنمية المستدامة على ركائز وأبعاد مهمة، تحققها بالاعتماد على أدوات مختلفة، نقوم من خلال هذا المطلب بالتعرف على كل منهما على حدى.

أولاً: أبعاد التنمية المستدامة

تركز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي¹:

1. البعد الاقتصادي: وتعني الاستدامة في البعد الاقتصادي الاستمرارية في تحقيق التطور الاقتصادي أطول قدر ممكن؛ من خلال توفير الرفاهية للإنسان، وكذا تحقيق العدالة بين أفراد العالم وذلك من خلال: إيقاف تبديد الموارد والمساواة في توزيعها وتخفيض استغلال الدول المتقدمة للطاقة مقارنة بالدول النامية.

2. البعد الاجتماعي: تتضمن التنمية المستدامة تنمية بشرية تهدف إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم وتحقيق العدالة والمساواة في استهلاك الموارد بين أجيال الحاضر وأجيال المستقبل.

3. البعد البيئي: تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق الاستخدام الرشيد للموارد القابلة للنضوب، لعدم وجود بدائل لتلك الموارد مع مراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات وتحديد الكمية التي ينبغي استخدامها من كل موارد من تلك الموارد.

وهناك من يضيف بعد آخر وهو البعد التقني²:

4. البعد التقني: أدى التطور التكنولوجي في مجال المعلومات والاتصال دورا كبيرا في تعزيز مفهوم التنمية المستدامة، حيث كثفت من أنشطة التطوير لتحسين أداء المؤسسات، وأدت إلى استحداث أنماط مؤسسية جديدة، وولدت فرص عمل ساهمت في تقليص الفقر.

¹ حسن أحمد الشافعي، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة 01، الاسكندرية، 2012، ص 30.

² أسامة أحمد الفيل، وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014، ص 113.

ثانيا: أدوات تحقيق التنمية المستدامة

تعتمد التنمية المستدامة على ثلاثة ركائز أساسية: الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وقد حدد تقرير برونتلاند، الذي استمدت التنمية المستدامة اسمه منه، تطوير الموارد البشرية في شكل الحد من الفقر المدقع، والمساواة بين الجنسين على مستوى العالم، وإعادة توزيع الثروة، ونذكر هذه الأدوات كما يلي¹:

1. الركيزة الاجتماعية: يشير الركيزة الاجتماعية للتنمية المستدامة للشركة إلى القيم التي تعزز المساواة واحترام الحقوق الفردية، ثم يتم تقييم العواقب الاجتماعية للنشاط الاجتماعي للشركة وفقاً لهذه القضايا، مثل المساواة بين الجنسين، والتي تركز عليها الاستدامة الاجتماعية. والمبادئ التي يقوم عليها هذا الركيزة هي كما يلي:

- **مكافحة الإقصاء الاجتماعي والتمييز:** المساعدة في إعادة الإدماج، ودعم المساواة بين الجنسين، وتقليل فجوة الأجور بين الجنسين، وتعزيز التدريب، وتشجيع الحوار، وتطبيق الحقوق الاجتماعية العالمية. بعبارة أخرى، الهدف هو السعي إلى مساعدة سكان العالم.

- **تعزيز التضامن:** المساعدة في الحد من التفاوتات الاجتماعية من خلال التعاون مع الجمعيات والمشاريع المحلية والدولية، وإعطاء الأولوية لمنتجات التجارة العادلة التي تضمن دخلاً مناسباً للمزارعين وتساعد في تعزيز الزراعة المستدامة.

- **المساهمة في تحسين رفاهية الأطراف المعنية:** تطوير الحوار الاجتماعي، وتشجيع تبادل المعلومات والشفافية، وتكييف ساعات العمل وفقاً لملف الموظف، وجعل المباني في متناول الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

2. الركيزة الاقتصادية: يعتمد هذا الركيزة على قدرة الشركات على المساهمة في التنمية الاقتصادية والنمو. بمعنى آخر، يجب عليها تشجيع وتعزيز حماية البيئة من خلال الحد من المخاطر التي يفرضها إنتاجها. وبالتالي فإن إعادة تدوير المنتجات واستخدام الطاقة المتجددة من الجوانب الأساسية لتنمية الركيزة الاقتصادية. علاوة على ذلك، يهدف معيار ISO 50001 الذي يركز على كفاءة الطاقة إلى تحسين أداء الطاقة، بهدف تقليل استهلاك الطاقة وبالتالي المساهمة في النمو الاقتصادي. ويؤدي التنفيذ الفعال لهذا المعيار إلى الحصول على شهادة، تعمل كضمان للاستخدام الأمثل للطاقة وبأسعار معقولة ونظيفة.

3. الركيزة البيئية: يعتمد الركيزة البيئية على الالتزام بحماية البيئة من خلال تقليل المخاطر وقياس التأثيرات البيئية لأنشطة الشركات. وتركز الاستدامة البيئية على تركيز جهود الشركة نحو تطوير خدمات النظام البيئي

¹ ستيفاني صفدي، ماهي الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، تاريخ النشر: 2024/07/03، متوفر على الموقع الإلكتروني: <https://greenly-earth.translate.goog/en-gb/blog/company-guide>، تاريخ الاطلاع: 2025/02/20.

الجديدة لتحسين البيئة مع تطوير استراتيجية الاستدامة القوية في نفس الوقت. وتتمثل التحديات التي تواجه الشركات في هذا المجال فيما يلي:

- توفير وحفظ الطاقة الطبيعية أو الموارد الزراعية
- تقييم البصمة الكربونية وتقليل إجمالي انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل أكبر.
- منع ندرة المياه وتقليل الهدر الإجمالي للأجيال الحالية والمستقبلية.

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية للدراسة

بعد التطرق لمختلف الأدبيات النظرية التي تخص الدراسة، نتطرق في هذا المبحث إلى عرض الأدبيات التطبيقية الخاصة بها، ومناقشة التباين بينها وبين الدراسة الحالية.

المطلب الاول: عرض الدراسات السابقة

يعرض هذا المطلب مختلف الأدبيات التي تخص كل من الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة كل على حدى.

أولاً: دراسات تخص الانفتاح التجاري

نقسم عرض الدراسات الخاصة بمتغير الانفتاح التجاري إلى دراسات باللغة العربية، وأخرى أجنبية كما يلي:

1. دراسات عربية: نقوم من خلال هذا العنصر بعرض الدراسات باللغة العربية الخاصة بالانفتاح التجاري

كمتغير أول في الدراسة كما يلي:

الدراسة الأولى: دحماني اسماعيل¹.

استهدفت هذه الأطروحة دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال المقارنة بين بعض دول جنوب شرق حوض المتوسط، والمتمثلة في الجزائر الأردن المغرب، مصر، تونس، وتركيا، وهذا في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية، حيث أن دراسة انفتاح هذه الدول تطلب معرفة درجة تكامل هذه البلدان مع الاتحاد الأوروبي، قام الباحث بدراسة قياسية لتأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باستعمال معطيات بانل ل 06 دول متوسطة شريكة خلال الفترة بين 1995-2010، ثم استعملنا نموذج ديناميكي لتحليل محددات التجارة البينية بين هذه الدول والاتحاد الأوروبي، من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضعف العلاقة وفي الأغلب عدم وضوح العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج

¹ دحماني اسماعيل، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية 1995-2010، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2014/2015.

الداخلي العام للفرد، وتكون العلاقة سلبية في حالة اعتماد لوغاريتم الناتج الداخلي الخام، وهذا باعتماد كل العينة أما التحليل المفرد لكل دولة فقد أثبت أن التأثير موجب ومعنوي في كل من الجزائر والمغرب وتركيا، وسالب ومعنوي في مصر وغير معنوي في تونس والأردن، كما استنتجنا أن تونس وتركيا تعتبران الأكثر استفادة من عملية الانفتاح.

الدراسة الثانية: دريدي وداد¹.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال 1990-2018 من خلال حجم التجارة الخارجية والنفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتطبيق التقنيات الكمية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)، وبينت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر. كما بينت النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية، بينما كانت. طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الدراسة الثالثة: هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكوازي².

هدف البحث إلى تحليل واقع تطور مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للعراق خلال مدة البحث، إذ استند الباحثان إلى فرضية أنه توجد علاقة سببية غير منضبطة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL)، إذ طبقت على سلاسل زمنية لكل من الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح التجاري وإجمالي التجارة الخارجية والسكان والتضخم وسعر الفائدة، وتوصل البحث إلى عدة نتائج أهمها ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب الصادرات.

2. دراسات أجنبية: نتطرق من خلال هذا العنصر بعرض للدراسات الأجنبية التي تبحث في الانفتاح

التجاري بشكل أو بآخر.

¹ دريدي وداد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.

² هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكوازي، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2022، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 02، 2024.

الدراسة الأولى:

Zeren Fatma & Ari Ayse¹.

العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي موضوع مثير للجدل في أدبيات الاقتصاد. تطبق هذه الورقة اختبار جرينجر غير السببي الذي تم تطويره مؤخراً في لوحات غير متجانسة لإعادة التحقيق في العلاقة السببية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لدول مجموعة السبع بين عامي 1970 و2011. تُظهر النتائج التجريبية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه. وبالتالي، وكما تؤيد نظريات النمو الداخلي، مع زيادة الانفتاح، يزداد النمو في دول مجموعة السبع، وبالتالي، فإن الزيادة في النمو تزيد من الانفتاح.

الدراسة الثانية:

Lawrence MASHIMBYE².

اتبعت موزمبيق سياسة التجارة المفتوحة منذ عام 1986 وسجلت نمواً اقتصادياً مستداماً لأكثر من عقدين من الزمن. ومع ذلك، لا يزال من غير الواضح ما إذا كان الانفتاح التجاري يساهم في التنمية الاقتصادية للبلاد أم لا، مما يستدعي إجراء فحص تجريبي. ولتحقيق هذا الغرض، قام الباحثان بفحص العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في موزمبيق بين عامي 1981 و2017 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ المنجهي وسببية جرينجر، مع مراعاة الاستهلاك الحكومي وسعر الصرف. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج لعل من أهمها أن الانفتاح التجاري ليس السبب وراء النمو الاقتصادي في موزمبيق.

الدراسة الثالثة:

Ozcan OZTURK, Noureddine RADOUAI³.

تتناول هذه الورقة البحثية العلاقة الديناميكية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المملكة المغربية. باستخدام البيانات السنوية التي تم الحصول عليها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في سانت لويس (FRED) للفترة 1960-2018 وتوظيف سببية جرينجر ونموذج السلسلة الزمنية الانحداري التلقائي للفجوة الموزعة (ARDL)، وقام الباحثين بتحليل آثار الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. كما تشير نتائج الدراسة إلى أن تحرير التجارة يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تظهر نتائج اختبار ARDL أن الانفتاح التجاري له تأثير ذو دلالة إحصائية، وإن كان ضئيلاً، على النمو الاقتصادي سواء في

¹ Zeren Fatma & Ari Ayse, Trade openness and economic growth: A panel causality test, international, Journql Business and social science, vol 4, N 09, Center for Promoting Ideas, USA, 2013.

² Lawrence MASHIMBYE, Ashenafi Beyene FANTA, trade openness and economic growth in mozambique, Regional and Sectoral Economic Studies Vol 21, N 2.

³ Ozcan OZTURK, Noureddine RADOUAI, does trade openness contribute to economic growth and development of morocco?, Journal de recherche en économie, en affaires et en organisation, COMPTES-RENDUS DE LA TROISIÈME CONFÉRENCE SUR LA RECHERCHE EN ÉCONOMIE, EN AFFAIRES ET EN ORGANISATION (EBOR), ROME, ITALIE, 2020.

الأمد القريب أو البعيد. إن تأثير تحرير التجارة على التنمية الاقتصادية ليس له دلالة إحصائية في الأمد القريب والطويل.

ثانيا: دراسات تخص التنمية المستدامة

1. دراسات عربية: نقوم من خلال هذا العنصر بعرض الدراسات باللغة العربية الخاصة بالتنمية المستدامة

كما يلي:

الدراسة الأولى: أمينة نغموشي¹.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة مع الوقوف على واقعهما في الجزائر من خلال التطرق لأهم مؤشرات المتغيرين، وتحديد مدى جاهزية البنية التحتية للاندماج في الاقتصاد الرقمي ودرجة التحول الرقمي في الجزائر، ومعرفة ما إذا كان للاقتصاد الرقمي دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وتوصلت الدراسة إلى أن نتائج مؤشر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في الجزائر لا يعكس الوضع الحقيقي للمستوى المعيشي المتدني للأفراد، وأن نتائج مؤشرات الاقتصاد الرقمي ضعيفة تدل على ضعف التحول الرقمي في الجزائر، كما أن اندماجها في الاقتصاد الرقمي لا يزال في بداياته مما يضعف دوره المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة، حيث أن تدفق الإنترنت ضعيف مقارنة بما تحتاجه تطبيقات الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد أكدت الدراسة الإحصائية وجود علاقة معنوية ذو دلالة إحصائية بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة.

الدراسة الثانية: عقون نسيمة².

تهدف هذه الدراسة للتوعية الفكرية لنصل إلى ثقافة بيئية تتحسس من خلالها خطورة المشكل الذي نعيشه ونزيد من حدته دون أن نشعر فقارورة الماء التي نستعملها أو غلاف الكرايس هو مشكل من مشاكل البيئة التي تدار حوله المؤتمرات وتكتب الاتفاقيات لذلك علينا أن نربي الأجيال القادمة على الثقافة البيئية. وتوصلت الدراسة إلى إن دراسة موضوع البيئة والتنمية المستدامة أعطى مفهوما مهما لكل ما اشرنا إليه، هو أن البيئة هي أساس التنمية لأنها القاعدة التي تنطلق بها كل الأسس الأخرى فلا يمكن أن نبنى هرما دون أن نرتكز على قاعدة صلبة، فلو كونا قاعدة اقتصادية وثقافية وطورنا علومنا ولكن بيئة مضطربة تبقى حياة الإنسان في خطر ننتهي بانتهائها.

¹ أمينة نغموشي، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة 8 ماي 1945، قلعة، 2022/2023.

² عقون نسيمة، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2018.

والبيئة هي كل الجوانب التي تحقق نظاما بيئيا متوازنا بين الموارد الطبيعية الحيوية واللاحيوية وأشكال التفاعل بينها والمناظر والمعالن الطبيعية وبالتالي كل ضرر يلحق بأحد هذه العناصر هو إضرار بالبيئة والبيئة هي الحياة.

الدراسة الثالثة: خولة مداوي، سعيدة طيب¹:

هدفت هذه الدراسة الى معرفة دور المنتج الرقمي "بريدي موب" في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة، ولتحقيق هذا الهدف قمنا بجمع البيانات اللازمة بنشر استبيان الكتروني عبر مواقع التواصل الاجتماعي مستهدفا مستخدمي تطبيق بريدي موب، حيث كان مجموع الردود 113 رد قابل للدراسة. وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج أهمها: أن تطبيق بريدي موب يتمتع بالقبولية من طرف مستخدميه ، إلا أنه لا يوجد بينه وبين البعد الاقتصادي علاقة ذو دلالة لإحصائية، في حين أنها توجد علاقة ذو دلالة احصائية بينه وبين كل من البعد الاجتماعي، البيئي والتقني للتنمية المستدامة.

2. دراسات أجنبية: نتطرق من خلال هذا العنصر بعرض للدراسات الأجنبية التي تبحث في التنمية المستدامة بشكل أو بآخر.

الدراسة الأولى:

Peterson K. Ozili, Paul Terhemba Iorember².

تبحث هذه الورقة في تأثير الاستقرار المالي على التنمية المستدامة من خلال استخدام مؤشراً فريداً للاستقرار المالي ومؤشر التنمية المستدامة وأربعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة. لقد قام الباحثين بتحليل 26 دولة من عام 2011 إلى عام 2018 باستخدام طريقة نظام GMM. وتشير نتائج تحليل مؤشر التنمية المستدامة إلى أن الاستقرار المالي له تأثير كبير على مستوى التنمية المستدامة وأن التأثير سلمي في الدول الآسيوية، حيث تتمتع الدول الأوروبية والآسيوية بمؤشر مرتفع للتنمية المستدامة مقارنة بالدول الأفريقية، وتظهر نتائج تحليلات أهداف التنمية المستدامة الفردية أن الاستقرار المالي له تأثير كبير على الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن القول إن الاستقرار المالي له تأثير سلمي على الهدف العاشر من أهداف التنمية المستدامة في البلدان الآسيوية، وله تأثير سلمي على الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة خلال فترات الازدهار الاقتصادي، إن الاستقرار المالي له تأثير إيجابي على الهدف الثالث والهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة في البلدان التي يتمتع فيها النظام

¹ خولة مداوي، سعيدة طيب، دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة- دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب-، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، 2024.

² Peterson K. Ozili, Paul Terhemba Iorember, Financial stability and sustainable development, International Journal of Finance & Economics: Volume 29, Issue 3, 2024.

المصرفي برأس مال احتياطي مرتفع، كما تظهر النتائج أن تأثير الاستقرار المالي على التنمية المستدامة يعتمد على كيفية قياس التنمية المستدامة.

الدراسة الثانية:

Frank Biermann, et d'autres¹.

يقدم الباحثين في هذه الدراسة أدلة مكثفة من تحليل أكثر من 3000 دراسة علمية حول أهداف التنمية المستدامة نُشرت بين عام 2016 وأبريل/نيسان 2021، وتشير نتائج الدراسة إلى أن الأهداف كان لها بعض التأثير السياسي على المؤسسات والسياسات، من الحكومة المحلية إلى العالمية. وكان هذا التأثير خطيًّا إلى حد كبير، إذ أثر على الطريقة التي يفهم بها الفاعلون التنمية المستدامة ويتواصلون بشأنها، ويظل التأثير المعياري والمؤسسي الأكثر عمقاً، بدءاً من العمل التشريعي وحتى تغيير تخصيص الموارد في بعض الأحيان، وما يستنتج من هذه الدراسة أن الأدلة العلمية تشير إلى أن التأثير السياسي التحويلي لأهداف التنمية المستدامة حتى الآن كان محدوداً فقط.

الدراسة الثالثة:

Poul Alberg Østergaard, Neven Duic, Younes Noorollahi, Soteris Kalogirou².

تتطرق هذه المقالة إلى حالة البحث في مجال تطبيق مصادر الطاقة المتجددة، ويركز على حالة التكنولوجيات المتجددة، ودور مصادر الطاقة المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وحالة البحث في استدامة أنظمة الطاقة المتجددة، وأخيراً على دمج تكنولوجيات الطاقة المتجددة في أنظمة الطاقة منخفضة الكربون، وفيما يتعلق بالموارد والتقنيات المتجددة، يتم استعراض وتلخيص تقييم موارد طاقة الرياح والأمواج، والتدفئة والتبريد، والطاقة الشمسية، ووقود الطاقة المتجددة، وأنظمة الطاقة المتكاملة، تنطلق المقالة من العمل المقدم في سلسلة المؤتمرات حول التنمية المستدامة لأنظمة الطاقة والمياه والبيئة (SDEWES)، وأظهرت هذه المقالة تقدماً بحثياً كبيراً نحو سد الثغرات في الأدبيات عندما يتعلق الأمر بالتقنيات والأنظمة المهمة للانتقال نحو أنظمة الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة. وتظهر الأبحاث الكثيرة حول تقييم الموارد لكل من طاقة الرياح وطاقة الأمواج وعدداً جيداً لتطبيق هذه التقنيات على نطاق أوسع.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة والدراسة الحالية

بعد التطرق لمختلف الدراسات السابقة باللغة العربية المتعلقة بالدراسة الحالية، نقوم من خلال هذا المطلب بتحديد أوجه الاختلاف وأوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

¹ Frank Biermann, et d'autres, political impact of the Sustainable Development Goals, Nature Sustainability, volume 5, 2022.

² Poul Alberg Østergaard, Neven Duic, Younes Noorollahi, Soteris Kalogirou, Renewable energy for sustainable development, Renewable Energy, Vol 199, 2022.

الدراسات المتعلقة بالانفتاح التجاري							
الدراسات	الدراسة 01	الدراسة 02	الدراسة 03	الدراسة 04	الدراسة 05	الدراسة 6	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاوروبية المتوسطية 2010-1995.	أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018).	قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2022.	Trade openness and economic growth: A panel causality test, international	trade openness and economic growth in mozambique	does trade openness contribute to economic growth and development of morocco?.	أثر الانفتاح الدولي على التنمية المستدامة -دراسة حالة الاسبان 2000-2023.
الهدف	دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال المقارنة بين بعض دول جنوب شرق حوض المتوسط.	دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال 1990-2018.	تحليل واقع تطور مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للعراق خلال مدة البحث.	معرفة العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.	فحص العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في موزمبيق	تهدف لمعرفة العلاقة الديناميكية بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في المملكة المغربية.	معرفة اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة للأسبان.
عينة الدراسة	الجزائر الأردن المغرب، مصر،	اقتصاد الجزائر	اقتصاد العراق	اقتصاد دول مجموعة السبع	اقتصاد الموزمبيق	اقتصاد المغرب	اقتصاد الاسبان

طريقة معالجة الموضوع	دراسة قياسية، ونموذج ديناميكي لتحليل محددات التجارة البينية.	نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية (ARDL).	نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية (ARDL).	اختبار جرينجر غير السببي	نموذج تصحيح الخطأ المنجهي وسببية جرينجر	سببية جرينجر ونموذج السلسلة الزمنية الانحداري التلقائي للفتحة الموزعة (ARDL).	دراسة قياسية
نوع الدراسة	مذكرة ماستر	مقال علمي	مقال علمي	مقال علمي	مقال علمي	مقال علمي	مذكرة ماستر
الاطار الزمني	2010-1995	2018 -1990	2022-2000	2011-1970	2017-1981	2018-1960	2030
النتائج المتوصل إليها	ضعف العلاقة وفي الأغلب عدم وضوح العلاقة بين معدل الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو الناتج الداخلي العام للفرد.	هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر. كما بينت النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية، بينما كانت طردية مع الاستثمار الأجنبي	ان الانفتاح التجاري يؤثر عكسياً في الناتج المحلي الإجمالي ولعل السبب يرجع في ذلك الى كون الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي معتمداً على النفط كمصدر لدخله المباشر وبالتالي انفتاحاً تجارياً أكثر في جانب	التجريبية وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه. وبالتالي، وكما تؤيد نظريات النمو الداخلي، مع زيادة الانفتاح، يزداد النمو في دول مجموعة السبع، وبالتالي، فإن الزيادة في النمو تزيد من الانفتاح.	أن الانفتاح التجاري ليس السبب وراء النمو الاقتصادي في موزمبيق.	تحرير التجارة يؤدي إلى النمو الاقتصادي. وعلاوة على ذلك، تظهر نتائج اختبار ARDL أن الانفتاح التجاري له تأثير ذو دلالة إحصائية.	معرفة اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة.

				الصادرات.	المباشر.	
--	--	--	--	-----------	----------	--

المصدر: من إعداد الطلبة.

الجدول رقم (01-02): مناقشة الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة

الدراسات المتعلقة بالتنمية المستدامة							
الدراسات	الدراسة 01	الدراسة 02	الدراسة 03	الدراسة 04	الدراسة 05	الدراسة 6	الدراسة الحالية
موضوع الدراسة	دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر.	التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي.	دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة- دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب-.	Financial stability and sustainable development.	political impact of the Sustainable Development Goals.	Renewable energy for sustainable development.	أثر الانفتاح الدولي على التنمية المستدامة -دراسة حالة الآسيان 2000-2023.
الهدف	تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الإطار النظري للاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة مع الوقوف على واقعها في الجزائر من خلال التطرق لأهم مؤشرات	التوعية الفكرية لنصل إلى ثقافة بيئية نتحسس من خلالها خطورة المشكل الذي نعيشه	معرفة دور المنتج الرقمي "بريدي موب" في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة	تأثير الاستقرار المالي على التنمية المستدامة	تهدف الدراسة لمعرفة اهداف التنمية المستدامة من خلال دراسات علمية مختلفة.	البحث في مجال تطبيق مصادر الطاقة المتجددة، ويركز على حالة التكنولوجيات المتجددة، ودور مصادر الطاقة المتجددة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.	معرفة اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة للأسيان.

						المتغيرين.	
عينة الدراسة	اقتصاد الجزائر	الجزائر	مستخدمي بريدي موب	26 دولة من دول العالم.	3000 دراسة علمية حول أهداف التنمية المستدامة.	دراسة بعض من أنظمة الطاقة المتجددة.	اقتصاد الاسيان
طريقة معالجة الموضوع	دراسة تطور الاقتصاد الرقمي الجزائري.	دراسة البعد البيئي للتنمية	تحليل نتائج الاستبيان	باستخدام طريقة نظام GMM	تحليل المقالات.	تحليل التكنولوجيا المتجددة	دراسة قياسية
نوع الدراسة	أطروحة دكتوراه	مذكرة ماستر	مقال علمي	مقال علمي	مقال علمي	مقال علمي	مذكرة ماستر
الاطار الزمني	--	--	2018 - 2011	--	2021 - 2016	--	2030
النتائج المتوصل إليها	اندماج الجزائر في الاقتصاد الرقمي لا يزال في بداياته مما يضعف دوره المتوقع في تحقيق التنمية المستدامة	البيئة هي أساس التنمية لأنها القاعدة التي تنطلق بها كل الأسس الأخرى فلا يمكن أن نبني هرما دون أن نركز على قاعدة صلبة.	لا يوجد بينه وبين البعد الاقتصادي علاقة ذو دلالة لإحصائية، في حين أنها توجد علاقة ذو دلالة احصائية بينه وبين كل من البعد الاجتماعي، البيئي والتقني للتنمية المستدامة.	أن الاستقرار المالي له تأثير كبير على مستوى التنمية المستدامة وأن التأثير سلمي في الدول الآسيوية، حيث تتمتع الدول الأوروبية والآسيوية بمؤشر مرتفع للتنمية المستدامة مقارنة بالدول الأفريقية.	أن الأدلة العلمية تشير إلى أن التأثير السياسي التحولي لأهداف التنمية المستدامة حتى الآن كان محدودا فقط.	سد الثغرات في الأدبيات عندما يتعلق الأمر بالتقنيات والأنظمة المهمة للانتقال نحو أنظمة الطاقة القائمة على الطاقة المتجددة.	معرفة اثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة.

المصدر: من إعداد الطلبة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري، بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة الانفتاح في الدول على بعضها البعض، كما تم تناول أبعاد وأدوات التنمية المستدامة من منظور نظري، وأهم الدراسات السابقة، التي تناولت الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة وأثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة بالتركيز على جانب من جوانب التأثير.

الفصل الثاني:

الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة

الاسيان 2000-2023

تمهيد

بعد التطرق لمختلف الادبيات النظرية التي تخص الدراسة والخاصة بالانفتاح التجاري والتنمية المستدامة، نقوم من خلال هذا الفصل بدراسة تطبيقية لتحديد أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حيث تم تحديد دول رابطة جنوب شرق آسيا نموذجاً لهذه الدراسة، فنتطرق في هذا الفصل لمختلف المؤشرات الاقتصادية المهمة الخاصة بالرابطة بعد التطرق لها ولأهدافها كما نحدد أثر الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة من خلال دراسة بعض من المؤشرات الهامة التي تحدد هذا الأثر.

المبحث الاول: التكامل الاقتصادي لدول جنوب شرق اسيا الاسبان

أحدثت التغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم ظهور تجمعات دولية تعمل بشكل متكامل فيما بينها تعرف بالتكامل الاقتصادي، ومن هذه التكاملات ما ظهر في دول جنوب آسيا والذي يعرف بالآسيان الذي نتطرق له من خلال هذا المبحث.

المطلب الاول: ماهية التكامل الاقتصادي

يعد التكامل الاقتصادي بين الدول منهجا سليما لتعزيز الجهود القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتداخل به جميع الجهود الدولية نتعرف من خلال هذا المطلب على التكامل الاقتصادي ومختلف الجوانب التي تتعلق به.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

إن مفهوم التكامل الاقتصادي بين الدول منفصلة قي ظهر لأول مرة في أدب التاريخ الاقتصادي مع " فينر 1950 " الذي وضع أساس نظرية الاتحاد الجمركي التي تمثل جوهر نظرية التكامل الاقتصادي الحر فالتكامل الاقتصادي هو صيغة للتكامل الاقتصادي تتم بين مجموعة من الدول المتجانسة تاريخيا أو ثقافيا أو حضاريا أو اقتصاديا أو جغرافيا لتحقيق مصلحة اقتصادية مشتركة. ويسمى أيضا بالتكامل الاقتصادي الإقليمي، حيث يتم تقسيم العمل والتبادل التجاري بين بلدان المنطقة الجغرافية الواحدة، و الشروط الموضوعية للتكامل الإقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة بين الأقطار المشتركة في التكامل الاقتصادي والشروط الأساسية للاتفاقيات¹.

وعرف التكامل الاقتصادي على أنه " اتفاق مجموعة من الدول المتقاربة في المصالح الاقتصادية أو في الموقع الجغرافي على إلغاء القيود على حركة السلع والأشخاص ورؤوس الأموال فيما بينها مع قيامها بالتنسيق بين سياساتها الاقتصادية².

وفي تعريف آخر التكامل الاقتصادي هو دخول مجموعة من الدول التي تربطها علاقات تقارب اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية في اتحاد اقتصادي بحيث يتم الاتفاق بين هذه الدول على تطبيق سياسات تجارية واقتصادية موحدة تلتزم بها جميع الدول الأعضاء مثل إلغاء الرسوم الجمركية على السلع المتداولة ما بين هذه الدول وإلغاء القيود التجارية الأخرى التي تحد من حركة التجارة وحرية حركة الموارد الاقتصادية بين الدول الأعضاء في

¹ علي عماد مجذ زهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 01، 2021، ص 37.

² هشام محمود الافداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص 201.

اتفاقية التكامل الاقتصادي وكذلك الاتفاق بين هذه الدول على سياسة تجارية موحدة للتعامل التجاري مع الدول خارج الاتحاد الاقتصادي¹.

ومن وجهة نظر أجرى التكامل الاقتصادي هو عملية منتظمة ذات أبعاد متعددة على غرار البعد الاقتصادي، فهو يمثل عملية اقتصادية، سياسية واجتماعية تتجه نحو إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح متبادلة، وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد التي تزخر بها الأطراف المتكاملة، وخلق المزيد من التداخل بين هيكلها الاقتصادية والاجتماعية، لصالح تعزيز تنميتها وبلوغ درجة من الاندماج تصل في صورتها النهائية إلى الوحدة الاقتصادية، وذلك لا يتحقق إلا من خلال إعطاء أولوية للقرار السياسي الموحد في ظل ظروف موضوعية تخدم أهداف العملية التكاملية².

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن تلخيص تعريف التكامل الاقتصادي على اندماج مجموعة دول فيما بينها واقامة علاقات مختلفة في بينها، من أهمها الجانب الاقتصادي الذي يعد من أهم هذه العلاقات ويتم ذلك باستغلال الاسواق المختلفة فيما بين الدول والغاء الرسوم الجمركية وغيرها من الاجراءات الاقتصادية التي توضح مجموعة دول كدولة واحدة.

ثانيا: متطلبات تفعيل التكامل الاقتصادي

ليتم التكامل الاقتصادي في ما بين الدول وجب يحتاج إلى مجموعة من المتطلبات التي تساعد في ذلك نذكر منها³:

— **التقارب الجغرافي:** يعتبر التقارب الجغرافي من أهم الشروط الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول، التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفف من تكاليف النقل؛ لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول؛ لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسهيل انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توافر وتقديم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطا ضروريا له.

— **تقارب مستويات التنمية والدخول وتباين هيكل المبادلات:** من المهم أن تكون الاقتصاديات المتكاملة متقاربة من حيث مستويات التنمية ومستويات الأجور السائدة؛ بهدف استفادة جميع الأعضاء من مزايا التكامل،

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007، ص 409.

² ناجي حريش، عبد الرحمان أولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 4، العدد 2، 2018، ص 3، 4.

³ زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الآسيان)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012، ص 13، 14.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الآسيان 2000-2023

انتفاء هذه الشروط تجعل التكامل مفيدا لبعض الدول على حساب دول أخرى، فإذا كانت مثلا مستويات أسعار الفائدة ومعدلات الضرائب ومستويات الأجور مختلفة؛ فان عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال سوف تنتقل من المناطق والدول الأقل عائد وربحية إلى الدول ذات مستويات الأرباح المرتفعة لذا نصت معاهدة ماستريخت سنة 1992 في إطار الاتحاد الاوربي، على بعض المؤشرات التي يجب على الدول الأعضاء تحقيقها، كأن لا يتعدى نسبة عجز الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي 3%، ونسبة الديون إلى الناتج الوطني %60 وغيرها.

– **تباين الهيكل الإنتاجي:** يستحسن أن يكون الهيكل الإنتاجي مختلف في الدول الأعضاء بصفة تشجع المبادلات التجارية، دون التأثير على الإنتاج المحلي-الذي يفقد الحماية بإزالة الحواجز الجمركية - أي أن التخصص يكون في قطاعات مختلفة دون أن يكون في فروع إنتاجية متشابهة، التي بدورها تؤدي إلى اشتداد المنافسة داخل السوق المحلية، هذا الشرط متعلق بالتكامل ما بين الدول النامية التي تتميز بالتجارة ما بين القطاعات.

– **انسجام السياسات الاقتصادية:** إن أحد شروط زيادة المبادلات داخل المنطقة؛ يكمن في التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، خاصة بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية ولا يتطلب هذا التنسيق بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر، كما أنه من الضروري تنسيق سياسات الاستثمار لتأمين تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة؛ حيث يمكن التوفيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية.

– **توزيع مكاسب التكتل:** إن التوزيع العادل لكل المزايا المتولدة عن اندماج السوق الإقليمية أمر صعب جدا، لكن من المفيد إعداد سياسة مشتركة بغية اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية لتفادي سحب عوامل الإنتاج والكفاءات من قبل البلدان الأكثر تقدما، ولابد من اتخاذ إجراءات مشتركة حول هياكل الإنتاج الصناعي والزراعي، للحيلولة دون حدوث اختلالات اقتصادية واجتماعية تعرقل عملية الاندماج¹.

¹ زين الدين حماشي، المرجع السابق، ص 14.

ثالثا: أشكال التكامل الاقتصادي

ظهرت التكتلات الاقتصادية الإقليمية كحتمية لفك القيود على العلاقات الاقتصادية ومحاولة لتحرير التجارة بين الدول وتتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث درجة الاندماج وهي على النحو الآتي¹:

- **الاتفاقيات التجارية التفاضلية:** وهي أبسط صور التكامل الاقتصادي وتعني مجموعة الإجراءات التي تتم بين دولتين أو أكثر تهدف لتخفيف القيود التي تعرقل تبادل المنتجات فيما بينها سواء كانت جمركية أو غير جمركية دون إلغائها كلية مع الحفاظ أو الزيادة من هذه القيود على السلع المستوردة من الدول الغير أعضاء في المنطقة التفاضلية.

- **منطقة التجارة الحر:** هي اتفاقية اقتصادية بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة الخارجية وإلغاء كافة الحواجز الجمركي على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرص القيود والرسوم الجمركية في علاقتها التجارية مع بقية العالم غالبا ما يكون هذا الاتفاق التجاري الحر بين الدول المتقاربة جغرافيا.

- **الاتحاد الجمركي:** هي درجة أعلى من منطقة التجارة الحرة فبالإضافة إلى أنه اتفاق بين مجموعة من الدول حول إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات فيما بينهم تطبق تعريف جمركية موحدة ومشاركة على السلع التي ترد من خارج الاتحاد من دول غير أعضاء.

- **السوق المشتركة:** في هذه المرحلة يتم إلغاء القيود على انتقال عناصر الإنتاج (الأشخاص، رأس المال) داخل السوق المشتركة، بالإضافة إلى شروط الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية المبادلات التجارية بين الأعضاء، وعليه تكون الدول الأعضاء في الاتفاقية سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والخدمات والعمال ورؤوس الأموال بحرية تامة.

- **الاتحاد الاقتصادي (النقدي):** هي درجة أكثر تقدما من السوق المشتركة والسير في اتجاه تحقيقها يتطلب توحيد السياسات المالية والنقدية للدولة الأعضاء، ويعتبر هذا الشكل أكثر أشكال التكامل الاقتصادي شمولية وتطورا وأحسن نمودجا، برغم من الانفصال السياسي لدول الأعضاء.

- **التكامل الاقتصادي التام:** هي الدرجة التي تلي الاتحاد النقدي بموجب هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء اقتصاد واحد تنشأ عنها مؤسسات عديدة تتخطى صلاحيتها الحدود القومية وتصبح قراراتها ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

¹ عبد الحفيظ بوضياف، جديدي موسى، التكامل الاقتصادي الاقليمي لدول رابطة الاسبان مكسب لتعزيز التجارة البينية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص ص 183، 184.

المطلب الثاني: التكامل الاقتصادي لدول الآسيان

يعتبر تكتل دول جنوب شرق آسيا (الآسيان) إحدى التكتلات الاقتصادية المهمة في العالم، والتي كان هدفها في البداية سياسي ثم بحث، ثم سرعان ما انتبعت إلى أهمية تكتلها الاقتصادي أيضا، نتعرف عليها من خلال هذا المطلب.

أولا: نشأة وتطور دول الآسيان

رابطة أمم جنوب شرق آسيا هي تكتل اقتصادي يضم عشرة دول تقع في جنوب شرق آسيا، وتعتبر من بين التكتلات التي قطعت شوطا مهما باتجاه التكامل، وكان للظروف الأمنية التي مرت بها المنطقة الدور الحاسم في بلورة فكرة إنشاء وتكوين الرابطة، وانطوى العامل الأمني على بعدين اثنين تعلق الأول بالصراعات بين دول المنطقة، والثاني جاء في إطار الحرب الباردة والمتعلق بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة¹. كانت خلفية إنشاء تكتل الآسيان سياسية بقيادة خمسة أعضاء هم (سنغافورة، ماليزيا، إندونيسيا، تايلند، الفلبين). كمحاولة من هذه الدول الخمسة لتجاوز حرب متوقعة في المنطقة، هذه الأخيرة شهدت صراعا بين كتلتين شرقية وأخرى غربية اصطاح عليه الحرب الباردة، هذه الرابطة أنشأت بموجب إعلان بانكوك بتاريخ 8 أوت 1967، وتعتبر ماليزيا وإندونيسيا وسنغافورة من أهم المتحمسين لهذا التكتل الذي بدأ يركز على التعاون الاقتصادي الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء، في مجال توحيد سياسات التصنيع وتحرير التجارة البينية على أساس قوائم سلمية وتنفيذ سياسات وطنية لإحلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة، خاصة بعد الأضرار الشديدة، التي لحقت بها نظرا للحماية المطبقة من طرف الدول المتقدمة كأمریکا وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول، وأصبح عدد دول الآسيان بتاريخ 28 جويلية 1995 بعد انضمام كل من بروناي وفيتنام 7 دول، لتنظم كل من لاوس وماينمار سنة 1997، واكتملت بانضمام كمبوديا سنة 1999².

ويمكن تقسيم المراحل التي مرت بها إنشاء الرابطة إلى خمس مراحل أساسية مرتبطة بالعضوية، وهي³:

- مرحلة الستينات وتمثل مرحلة التأسيس، قامت بين الدول الخمسة بهدف تحقيق السلم في المنطقة؛
- مرحلة السبعينات وتم فيها الاتفاق على احترام هويات واستقلال الدول والتعاون الاقتصادي؛
- مرحلة الثمانينات أين التحقت سلطنة بروناي بالرابطة عام 1984؛

¹ زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لدول رابطة الآسيان، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 111.

² حركاتي فاتح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 01، 2020، ص 79.

³ قشي عشور، آسيان بوصفها جماعة أمنية: بين الواقع والافتراض، مجلة سياسات عربية، المجلد 60، العدد 29، 2017، ص ص 65، 66.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الآسيان 2000-2023

– مرحلة التسعينات والتي تمثل مرحلة اكتمال العضوية لرابطة الآسيان بانضمام كل من الفيتنام في 1995 بعدما وقعت على معاهدة الصداقة والتعاون في المنطقة سنة 1992، وميانمار ولاوس سنة 1997 وأخيرا كمبوديا عام 1999، وأهم ما يميز هذه المرحلة التوقيع على اتفاقية التبادل التجاري وتقليل التفاوت في التنمية، وتعزيز النمو الاقتصادي.

– مرحلة ما بعد 2000 والتي اتسمت بإقامة اتفاقية شراكة مع كل من الصين، اليابان وكوريا الجنوبية وعلى ضوء ذلك أصبحت تسمى الرابطة ب "الآسيان 3 +".

فالرابطة عملت على تطوير مهامها ومسيرتها مع البيئة الدولية، فبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وتراجع الاشتراكية وأكبت الرابطة الظروف الجديدة بتوسيع عضويتها بضم دول كانت خلال الحرب الباردة تشكل تهديدا مباشرا لها.

ثانيا: أهداف دول الآسيان

وتهدف رابطة الآسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي¹:

– تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام .

– تعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها و تشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاقتصادية والاجتماعية.

– التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.

– تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق آسيا.

– إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

– إشاعة السلام والاستقرار السياسي والاقتصادي الإقليميين في مواجهة القوى الكبرى، وتجنب الصراع فيما بينهما بمراعاة احترام العدل و سيادة القانون في العلاقات بين دول الإقليم.

انطلاقا من هذه الأهداف، فإن رابطة الآسيان تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين أعضائها يتم خلالها إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على تجارتها البينية، كما تهدف إلى توثيق العلاقات مع دولاً أخرى

¹ خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا "نموذج الدول النامية للإقليمية المفتوحة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد6، 2009، ص 84.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الآسيان 2000-2023

لإقامة معها مناطق تجارة حرة كاليابان وكوريا الجنوبية وغيرها وهذا ما يدل على أنها تكتلات اقتصادية مفتوحة لا تقتصر فقط على دول الجنوب الآسيوي وهذا ما ينطبق على المفهوم الحديث للتكامل الاقتصادي¹.

ثالثا: مناهج التكامل الاقتصادي في الآسيان

لم تلجأ الرابطة إلى إتباع المنهج التقليدي للتكامل، وفضلت عليه منهجا تعاونيا، لذلك قلم تحدد اتفاقية الرابطة تاريخا محددًا لبلوغ مرحلة بعينها من مراحل التكامل، بل ركزت على بعض مجالات التعاون الاقتصادي والتعاون الوظيفي، لذلك فقد خصصت لها لجانا قطاعية، وتمثل هذه العوامل أساسا فيما يلي²:

- إتباع النمط التقليدي للتنمية القائم على الإحلال محل الواردات، اعتمادا على وفرة الموارد الطبيعية، والعمل على تطوير مواردها البشرية.

- التفاوت بين الاقتصاديات القطرية واختلاف مستويات نموها، فرغم أن اندونيسيا دولة نقطية، وهي ثاني أكبر دول العالم النامي بعد الهند، فهي تشغل أكثر من مساحة الإقليم البالغة 3 ملايين كلم مربع بزراعة القطن.

- إتباع ماليزيا وسنغافورة سياسات تصنيع منفتحة على الخارج عن طريق مقاولات الوكالة واتفاقيات الاستثمار وغير ذلك، والتوجه للتصدير بدلا البقاء وراء حماية مرتفع قطريا أو إقليميا، فضاغت نصيب القطاع الصناعي في ناتجها المحلي بالاعتماد على ميزانيتها النسبية وعلى ما تكتبه من خبرات لاسيما في الصناعات الخفيفة كثيفة العمل.

- نجاح السياسات الادخارية والاستثمارية، وعدم الحاجة إلى موارد خارجية بالقدر المطلوب في معظم أقاليم العالم الثالث.

- تنجته دول رابطة الآسيان إلى الإسراع في تطوير وتنسيق مواقفها لمواجهة المجموعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة النافتا فقد عقدت الرابطة في الفترة 20 إلى 25 تموز سنة 1996 منتدى آسيان الاقليمي الثالث في جاكرتا / اندونيسيا ضم وزراء خارجية دول الآسيان وذلك لمناقشة التعاون الاقتصادي لمنطقة شرق آسيا، والدخول في حوار مشترك مع الصين واليابان وكوريا الجنوبية في المؤتمر الذي عقد في سنة 1997 والمؤتمر الذي تلاها سنة 1998 لتنسيق المواقف مع هذه الدول لما تشكله من قوة سياسية واقتصادية وعسكرية متطورة ذات ثقل سياسي واقتصادي مؤثر في المجتمع الدولي³.

¹ خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 84.

² اسلام نوار، محمد العينوس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية -دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا-، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2021/2020، ص ص 61، 62.

³ اسلام نوار، محمد العينوس، المرجع السابق، ص 62.

المبحث الثاني: الاداء الاقتصادي للآسيان

نقوم من خلال هذا المبحث بإلقاء نظرة عامة على الاداء الاقتصادي لهذا التكتل من خلال عرض بعضا من مؤشراتته الاقتصادية.

المطلب الاول: أهم المؤشرات الاقتصادية لدول الآسيان

تزايد معدلات النمو الاقتصادي في دول رابطة الآسيان وازدياد مساهمتها في التجارة الدولية يجعلها تتميز عن الاقتصاديات النامية، ينبغي الإشارة إلى أن المجموعة تعتبر مُنتجًا كبيرًا للمواد الخام؛ حيث تنتج منطقة الآسيان 90% من زيت النخيل الخام في العالم، و70% من المطاط الطبيعي، وربع الإنتاج العالمي من الأرز، كما أنها تنتج 6.4% من الغاز الطبيعي في العالم، و7.4% من الفحم، وفي مجالات المال والأعمال، تعتبر دول منطقة الآسيان أكبر سوق للصكوك الإسلامية (السندات)؛ حيث بلغت إصداراتها من الصكوك 74% (حوالي 89 مليار دولار) من إجمالي الصكوك في العالم في عام 2013؛ كما تجدر الإشارة إلى أن لائحة بورصات منطقة الآسيان تضم أكثر من 6% من الشركات المدرجة في العالم، يضاف إلى ذلك أن منطقة رابطة الآسيان تعتبر بمثابة مركز تصنيع هائل؛ حيث إنها تملك ثالث أكبر قوة عمل في العالم، وتمثل 4.3% من الناتج الصناعي العالمي، كما تعتبر الآسيان رابع أكبر منطقة مصدرة للبضائع عالميًا؛ حيث تشكّل صادراتها 7% من إجمالي الصادرات العالمية، كما أنها تمثل سوقًا جذابة تستقطب استثمارات خارجية كبيرة، وتتمتع بقدرات متطورة ومتنوعة من الصناعات. وفي هذا الإطار، تحولت فيتنام إلى مركز عالمي للمنسوجات، وأصبحت ماليزيا رائدة في الصادرات الإلكترونية، كما باتت تايلاند لاعبًا رئيسًا في صناعة السيارات وقطع غياراتها. وفي حال دمج هذه الدول في كتلة واحدة فمن المؤكد أن يتولد عنها قوة اقتصادية لها وزنها العالمي الذي لا يمكن تجاهله، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فالمؤشرات الاقتصادية المستقبلية لرابطة الآسيان هي الأخرى واعدة؛ حيث من أصبحت في عام 2018 خامس أكبر قوة اقتصادية عالميًا، كما أشارت تقديرات اقتصادية أخرى إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي لرابطة الآسيان قد زاد عن 4 تريليونات دولار أميركي في عام 2020، ليتجاوز بذلك حجم اقتصادات متقدمة مثل المملكة المتحدة أو فرنسا، وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى تزايد الأهمية الاقتصادية خلال العقد القادم لثلاث دول من رابطة الآسيان، هي: إندونيسيا، وماليزيا، والفلبين¹، ونذكر من أهم المؤشرات الاقتصادية للرابطة كما يلي:

¹ ناصر التميمي، رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص ص 4، 5.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الآسيان 2000-2023

أولاً: معدل النمو الاقتصادي

معدل النمو الاقتصادي هو النسبة المئوية للتغير في قيمة السلع والخدمات المنتجة في دولة معينة خلال فترة زمنية محددة مقارنة بالفترة السابقة يستخدم لقياس صحة الاقتصاد بمرور الوقت ويتم إعلان الأرقام عادة كل ثلاث شهوراً أو سنوياً، يتم قياسه في أغلب الحالات من خلال التغير في الناتج المحلي الإجمالي للبلد. كما يتم استخدام الناتج القومي الإجمالي والذي يأخذ في الاعتبار صافي الدخل من الاستثمارات الأجنبية. هذا القياس يساعد في فهم أداء الاقتصاد وتحديد مستوى التطور والاستدامة الاقتصادية للدول¹. ويوضح الجدول التالي النمو الاقتصادي لدول الآسيان في الفترة 2010-2022.

الجدول رقم (01-02): النمو الاقتصادي لدول الآسيان خلال الفترة 2010-2022

الدول السنة	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ميانمار	الفلبين	سنغافورة	تايلاند	فيتنام	الآسيان
2010	6.0	6.2	8.1	7.4	9.6	7.3	15.2	7.5	6.4	4.7
2011	7.1	5.6	8.0	5.3	5.6	3.9	6.4	0.8	6.2	5.1
2012	7.3	6.0	7.9	5.5	7.3	6.9	4.1	7.2	5.2	6.2
2013	7.5	5.6	8.0	4.7	7.3	6.8	5.1	2.7	5.4	5.1
2014	7.1	6.0	7.6	6.0	8.4	6.3	3.9	1.0	6.0	4.7
2015	9.0	4.9	7.3	5.0	8.0	6.3	2.2	3.1	6.7	4.9
2016	6.9	5.0	7.0	4.4	7.3	7.1	3.6	3.4	6.7	4.9
2017	7.2	5.1	6.9	5.8	5.8	6.9	4.5	4.2	6.9	5.4
2018	7.5	5.2	6.3	4.8	6.4	6.3	3.6	4.2	7.5	5.2
2019	6.8	5.0	5.5	4.4	6.8	6.1	1.3	2.1	7.4	4.5
2020	-3.1	-2.1	3.3	-5.5	3.2	-9.5	-3.9	-6.1	2.9	-3.7
2021	3.0	3.7	3.6	3.3	-5.9	5.7	8.9	1.5	2.6	3.8
2022	4.8	5.3	4.4	8.7	2.8	7.6	3.6	2.6	8.0	5.6
2023	5.3	5.0	3.7	3.7	2.8	5.6	1.1	1.9	5.1	4.1
2024	6.0	5.0	4	4.4	1.5	6.2	2.7	2.7	5.8	4.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية لرابطة الآسيان، متوفر في الموقع الإلكتروني:

<https://www.aseanstats.org/category/yearbook>

¹ حنان بن عوالي، استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 01، 2020، ص 305.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسبان 2000-2023

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ أن معدلات النمو في دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة من 2010 إلى 2022 متفاوتة في نموها، حيث في عام 2010، كانت معظم الدول في المنطقة تحقق معدلات نمو إيجابية، وكانت سنغافورة تحتل المرتبة الأولى بمعدل نمو يبلغ 15.2% تم تحقيقه عام 2010 بينما كان لدى دولة دار السلام أدنى معدل نمو في المنطقة وهو 2.6%، وشهدت معظم الدول المتقدمة في المنطقة تراجعاً في معدلات النمو، على الرغم من أنها استعادت نشاطها في الأعوام اللاحقة ل 2014، وبالأخص سنغافورة وماليزيا بـ 2% على التوالي، عام 2015 برغم أنها تملك أحسن بنية تحتية في المنطقة كما أن أغلب الدول المهشة اقتصادي في المنطقة قد تعافت من الركود الذي شهدته في السنوات السابقة، وكانت كمبوديا وجمهورية لاو في المركز الأول والثاني على التوالي بمعدلات نمو تبلغ 9% و 7.3% وفي عام 2015 برغم أنها من أضعف الدول في البنية التحتية كما برز تأثرت معظم الدول في المنطقة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي عام 2016، مما أدى إلى انخفاض معدلات النمو في بعض الدول مثل كمبوديا وماليزيا، كما شهدت بعض الدول في المنطقة تراجعاً في معدلات النمو بسبب الأحداث العالمية مثل تراجع أسعار النفط والتباطؤ الاقتصادي في الصين وفي عام 2017 و 2018 شهدت معظم الدول في المنطقة تحسناً في معدلات النمو، وكانت الفلبين وسنغافورة من بين الدول التي حققت أعلى معدلات النمو، ويمكن القول إن تأثير جائحة COVID 19 في عام 2020 كان واضحاً على معظم دول جنوب شرق آسيا، حيث شهدت معظم الدول تراجعاً كبيراً في معدلات النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن بعض الدول مثل فيتنام وكمبوديا استطاعت تجنب بعض هذه الآثار بشكل أفضل من غيرها، ليستمر التذبذب في معدلات النمو وتسجل الدول تحسناً في سنة 2022 حيث سجلت ماليزيا والفيتنام أعلى معدل نمو في هذه السنة بنسبة 8.7% و 8% على التوالي في حين تستمر دولة دار السلام في تسجيل أدنى معدل نمو في المجموعة، كما يعود الاستقرار لمعدلات النمو خلال سنتي 2023 و 2024 لتحافظ جميع دول رابطة دول جنوب شرق آسيا على نمو إيجابي في الأمد القريب، ويتوقع التحليل الاقتصادي الذي أجرته أمانة رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEC) أن يستمر مسار النمو المطرد في المنطقة، لكنها قامت بمراجعة بيانات عام 2025 بانخفاض طفيف عن توقعات 5% الواردة في تقديرات عام 2024.

ثانيا: تطور الناتج المحلي الاجمالي

وفقاً لبيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام 2022، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدول مجموعة «آسيان» -وهي: إندونيسيا (1.3 تريليون)، وماليزيا (406.3 مليار)، والفلبين (404.2 مليار)، وسنغافورة (466.8 مليار)، وتايلاند (495.3 مليار)، وبروناي (16.7 مليار)، وفيتنام (408.8 مليار)، ولاوس (18.8 مليار)، وميانمار (59.3 مليار)، وكمبوديا (29.9 مليار) - 3.6 تريليون دولار، في عام 2022، ما يجعلها ثالث أكبر اقتصاد في آسيا، وخامس أكبر اقتصاد في العالم¹.

يلخص الجدول التالي تطور الناتج المحلي الاجمالي للآسيان للفترة 2013 - 2022، حسب التقارير المالية التي تنشرها الرابطة.

¹ ثامر محمود العاني، قمة التعاون وتنمية الشراكة، تاريخ النشر: 23 نوفمبر 2024، متوفر على الموقع الالكتروني: <https://www.alarabiya.net>، تاريخ الاطلاع: 2025/03/15.

الجدول رقم (02-02): يوضح الناتج المحلي الإجمالي لرابطة دول جنوب شرق آسيا 2013-2022.

الدول السنة	دار السلام	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ميانمار	الفلبين	سنغافورة	تايلاند	فيتنام	الآسيان
2013	18,100.5	15,442.9	904,691.9	11,955.3	322,159.3	61,862.6	280,771.9	307,578.0	420,616.2	171,219.3	2,514,397.7
2014	17,102.6	16,763.6	889,384.6	13,274.1	337,455.7	66,331.1	297,831.8	314,849.5	407,303.5	186,223.6	2,546,520.3
2015	12,789.9	18,088.9	854,953.1	14,452.3	301,354.5	53,667.1	306,465.0	308,004.1	401,269.4	239,426.7	2,510,471.1
2016	11,411.4	19,426.6	930,536.7	15,901.5	301,255.8	60,139.5	318,643.5	319,040.7	413,324.0	257,116.2	2,646,795.9
2017	12,136.0	22,041.8	1,014,090.4	17,060.6	319,109.1	61,503.9	328,831.2	343,328.8	456,354.3	281,298.4	2,855,754.5
2018	13,556.0	24,609.2	1,040,051.4	18,128.9	358,783.5	67,145.0	344,886.5	376,797.4	506,757.7	310,052.8	2,855,754.5
2019	13,511.0	27,103.7	1,121,147.7	18,718.4	365,177.8	66,499.8	376,792.7	376,826.0	543,934.6	334,308.3	3,060,768.3
2020	12,003.2	25,960.2	1,059,777.5	19,097.3	337,455.9	70,174.1	361,781.0	348,529.0	500,356.2	346,609.6	3,081,744.0
2021	13,924.7	27,164.7	1,186,189.1	18,981.6	373,832.4	72,862.6	394,087.3	423,634.1	505,522.1	366,123.2	3,382,321.9
2022	16,678.4	29,610.9	1,317,259.3	15,049.2	407,027.4	60,967.3	404,284.2	466,709.6	495,301.9	408,694.6	3,621,582.7

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على التقارير المالية لرابطة الآسيان، متوفر في الموقع الإلكتروني <https://www.aseanstats.org/category/yearbook>.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسيان 2000-2023

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تسجيل نمو متزايد في الناتج المحلي لدول رابطة الاسيان حيث تسجل دولة دار السلام بالإضافة إلى كمبوديا وجمهورية لاو أقل قيم للناتج المحلي وسجلت الدول دار السلام تذبذب بالزيادة وعرفت فترة ما بين 2015-2021 تراجع في الناتج المحلي قد يرجع ذلك إلى الاسباب الاقتصادية المحيطة بها وما شهده العالم من كوفيد 2019 ليتعافى الاقتصاد ويسجل زيادة تصل إلى ثلاثة درجات، في حين تسجل دولة كمبوديا تعافيا في ناتجها واقتصادها بمرور السنوات حيث نلاحظ زيادة ناتجها المحلي من سنة لأخرى، لتشهد جمهورية لاو تذبذب بالزيادة والنقصان في ناتجها، ونلاحظ تسجيل قيم ايجابية مرتفعة للناتج المحلي باقي الدول، وذلك للمجهودات التي تبذلها هذه الدول لترقية اقتصادها ومن ثم زيادة ناتجها المحلي، كما انها واجهت التغيرات العالمية، حيث تسجل الدول انخفاض طفيف في الفترة 2019-2021 راجع ذلك إلى ما واجهته دول العالم عامة ومخلفات كوفيد 19، ليعود الاستقرار في سنة 2022 حيث سجلت اندونيسيا اعلى قيمة للناتج في هذه السنة، وتستمر باقي دول الرابطة في تسجيل ارتفاع في ناتجها وتعافيتها من مخلفات الازمة العالمية التي شهدتها العالم في تلك الفترة.

وتعزز ASEC توقعاتها إلى النمو المطرد بين الاقتصادات الناشئة، لكنها تقر بالتأثيرات "التي يخلفها تضافر عوامل، بما في ذلك الآثار المستمرة لجائحة كوفيد-19، والصراع المستمر في أوكرانيا، وتباطؤ نمو الإنتاجية، وارتفاع التفتت الجيو اقتصادي على الأسواق العالمية. وساهم انتعاش قطاع السياحة وانتعاش الطلب على أشباه الموصلات والإلكترونيات في نمو منطقة جنوب شرق آسيا. كما ساهم تحسن أداء التجارة، مع تسجيل زيادات تدريجية في الطلب لدى بعض الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، وخاصة اليابان والولايات المتحدة. كما تتوقع ASEC تحسن بيئة التمويل في المنطقة مع انخفاض التضخم وبدء استقرار تكاليف الاقتراض. إلا أن التفاؤل يبقى ضعيفاً بسبب استمرار التوترات الجيوسياسية، والصراعات العالمية، واستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية¹.

ثالثاً: الاستثمار الاجنبي

تعمل التكتلات الإقليمية على خلق الاستثمارات، وتحويل اتجاهها في بعض الأحيان عن طريق إعادة الهيكلة داخل مجموعات متكاملة، حيث تسعى هذه المجموعات إلى توحيد السياسات والقوانين الحاكمة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. بالإضافة إلى تحرير التجارة والعمل على دمج الأسواق وتكاملها، فضلاً عن التعاون المباشر في المشاريع الاستثمارية على المستوى الإقليمي، بهدف تهيئة بيئة اقتصادية مناسبة لتدفق الشركات العابرة للقوميات

¹ تقرير إحصاءات رابطة دول جنوب شرق آسيا، بنك التنمية الآسيوي، 2024، ص 04.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسيان 2000-2023

وتيسير تدفق مزيد من الاستثمارات الأجنبية . المباشرة داخل إقليم الدول المتكاملة، كما قامت الأسيان بإنشاء منطقة تجارة حرة سنة 1990 يهدف إلى تنمية الاستثمارات الأجنبية من خلال رفع الحواجز في أجل أقصاء 2010 بالنسبة للمستثمرين من الرابطة وبالنسبة للمستثمرين في أجل أقصاء 2020، وتهدف من خلال سياستها هاته إلى فتح جميع المنافذ والأبواب في وجه المستثمر الأجنبي، وإلغاء الحماية تدريجيا ومنع المعاملة الوطنية أنيا لكل المستثمرين. مع تبسيط البات وإجراءات الاستثمار وزيادة فرص وصولهم إلى قطاع الصناعات، وتؤثر التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية عبر مجموعة من الآليات المتبعة من طرف الدول أعضاء التكتل، ويختلف هذا التأثير حسب المناطق من داخل وخارج هذا التكتل، والجدول الموالي يوضح ذلك¹.

¹ حركاتي فاتح، الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 01، 2020، ص 80.

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الآسيان 2000-2023

الجدول رقم (02-03): تأثير التكتلات الاقتصادية في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة

الآليات	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة	الآثار في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من خارج المنطقة
الاحكام المتعلقة بتحرير التجارة/ أو حماية في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات من المستثمرين الإقليميين بذاتهم	إتاحة الشجيع مزيد من تدفقات المستثمرين من بلدان ثالثة غير مستقرين حالها داخل المنطقة
الاحكام المتعلقة بتكامل التجارة والاسواق في الاتفاقيات الإقليمية	إتاحة إمكانية إعادة تنظيم الإنتاج على المستوى الإقليمي، بما في ذلك الاستثمار وتصفيته	جذب مستثمرين جدد من بلدان ثالثة من خلال توسيع الأسواق، بما في ذلك ضمن سلاسل القيمة العالمية
تنسيق السياسات في إطار تنفيذ الاتفاقيات الإقليمية	تشجيع الاستثمار بالحد من تكاليف المعاملات ومن المخاطر الملموسة	إتاحة تشجيع مزيد من التدفقات الوافدة إذا شملت عملية التنسيق أنظمة الاستثمار السارية على المستثمرين من بلدان ثالثة
توسيع نطاق المشاريع الاستثمارية الإقليمية (مثل الهياكل الأساسية أو البحث والتطوير) نتيجة للاتفاقيات الإقليمية كعنصر أساسي فيها.	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار	إتاحة مزيد من فرص الاستثمار

المصدر: الانكناد، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية والانتقالية، جنيف، 2013، ص 5

وأظهرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) نمو حيث تم

تسجيل التدفقات كما تم الإفصاح عنه في التقارير المالية لسنة 2023 كما هو موضح في الجدول التالي¹:

¹ تقرير إحصاءات رابطة دول جنوب شرق آسيا، بنك التنمية الآسيوي، 2024، ص 05.

الجدول رقم (02-04): تطور تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة للآسيان خلال الفترة 2010-2023 (الوحدة: مليار دولار)

الدول السنة	دار السلام	كمبوديا	إندونيسيا	جمهورية لاو	ماليزيا	ميانمار	الفلبين	سنغافورة	تايلاند	فيتنام	الآسيان
2010	625.4	782.6	13770.2	332.6	9110.9	2248.8	1298.0	57460.6	14555.0	8000.0	108184.0
2011	1208.3	891.7	19241.6	466.8	12224.0	2058.2	1815.9	39886.6	1370.4	7519.0	86682.3
2012	864.8	1557.1	19137.9	294.4	9242.4	1354.2	2797.0	60101.9	9135.2	8368.0	112853.0
2013	725.5	1274.9	18443.8	426.7	12107.1	2620.9	3859.8	56670.9	15493.0	8900.0	120522.6
2014	568.2	1726.5	21810.4	913.2	10875.3	946.2	5814.6	73284.5	4809.1	9200.1	129948.1
2015	171.3	1701.0	16642.1	1079.2	10180.0	2824.5	5639.2	59702.3	5623.8	11800.0	115363.3
2016	-150.4	2475.9	3920.7	1075.7	11290.3	2989.5	8279.5	67509.8	2491.3	12600.0	112482.2
2017	460.1	2788.1	20579.2	1695.4	9295.8	4002.4	10256.4	85369.3	7874.9	14100.0	156421.7
2018	517.3	3212.6	20563.5	1358.0	7611.3	1609.8	9948.6	73101.3	11705.4	15500.0	145127.7
2019	374.6	3663.0	23883.3	755.5	7859.7	1729.9	8671.4	97529.6	3780.5	16120.0	164367.5
2020	577.4	3624.6	18591.0	967.7	3185.3	2205.6	6822.1	74886.9	-5630.4	15800.0	121030.2
2021	204.8	3483.5	21131.1	1071.9	12144.2	1005.0	11983.4	126625.2	14647.9	15660.0	207956.9
2022	-284.4	3578.8	25389.9	635.8	17284.0	2980.9	9492.2	141093.7	11705.1	17900.0	229776.2
2023	-56.9	3958.8	22040.1	1781.2	8781.5	2204.1	9116.3	159630.1	8053.4	18500.0	234008.4

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مالية للآسيان على الموقع الإلكتروني: [/https://data-aseanstats-org.translate.google](https://data-aseanstats-org.translate.google)

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسبان 2000-2023

نلاحظ من خلال الجدول أن ماليزيا حظيت بالنصيب الأكبر لتدفق الاستثمارات الاجنبية خلال الفترة المحددة تليها سنغافورة وذلك راجع إلى ما تزخر به الدولتين من امكانيات مهمة تفتح باب الاستثمار ومنها استقطاب الاستثمارات الأجنبية عامة، في حين سجلت دولة دار السلام الحصص الاصغر في هذه الفترة إلى أن شهدت تناقص وخسائر في استثماراتها خلال السنتي 2022 و2023، راجع ذلك إلى عجز الدولة أمام متطلبات الاستثمار الاجنبي.

وبشكل عام ومن اجمالي تدفقات الاستثمار لدول رابطة الاسبان نلاحظ نموًا بطيئًا في عام 2023، بزيادة قدرها 0.3% فقط عن عام 2022. وتعزو رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEC) هذا النمو البطيء إلى انخفاض الاستثمار في قطاع الصناعة الثانوية، وتحديدًا قطاع التصنيع، الذي شهد انخفاضًا قدره 22.4 مليار دولار أمريكي، أو 30.7%، بسبب اضطرابات سلسلة التوريد العالمية في عام 2022. وقد عاد القطاع الأساسي في رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والذي يشمل الزراعة والغابات وصيد الأسماك والتعدين والمحاجر، إلى طبيعته، متجاوزًا مستويات الاستثمار في عام 2021 في عام 2023.

ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) من شركاء رابطة دول جنوب شرق آسيا بنسبة 42.3% في عام 2023، لتصل إلى 124.6 مليار دولار أمريكي. وظل شركاء رابطة دول جنوب شرق آسيا مستثمرين رئيسيين، حيث شكلوا 54.2% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى رابطة دول جنوب شرق آسيا. وتظل الولايات المتحدة أكبر مصدر منفرد للاستثمار الأجنبي المباشر في رابطة دول جنوب شرق آسيا، حيث ساهمت بنسبة 32.4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الرابطة، تليها الصين (7.5%) واليابان (6.3%).

كما شهد القطاع المالي والتأميني، الذي يمثل 55.5% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، زيادة ملحوظة بلغت 218.6% مقارنة بالعام السابق. كما شهد قطاع الأنشطة المهنية والعلمية والتقنية نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بشكل رئيسي باستثمارات الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح ثالث أكبر مساهم قطاعي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: واقع التجارة الخارجية لدول الاسبان

تعتمد عملية التبادل التجاري بين الشركاء في التكتل الاسبان على خلق التجارة وتحريرها من القيود المعيقة وهو ما سهل لدول الرابطة الرفع من حجم المبادلات وتطويرها مع دول العالم، والتكتلات العالمية الأخرى حيث أنشئت دول الرابطة علاقات قوية ومتنوعة في التجارة الخارجية التي تقوم بها، نقوم من خلال هذا المطلب بتلخيص تجارتها الخارجية مع بعض دول العالم كما هو موضح في الجدول التالي.

(الوحدة: ملايين دولار)

الجدول رقم (02-05): تجارة السلع في رابطة دول جنوب شرق آسيا حسب الشركاء التجاريين للفترة 2013-2022

السنوات الشركاء	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الاسيان	59,475.1	52,305.1	38,832.4	37,838.3	34,533.8	44,359.0	32,019.5	29,115.9	32,120.8	43,203.5
الشريك	-35,711.1	461.5	31,772.9	29,481.7	43,756.4	-19,635.2	791.1	94,526.3	60,539.9	34,886.5
أستراليا	21,539.9	17,050.7	14,089.2	13,288.0	10,099.7	12,785.7	7,791.3	7,627.4	3,896.6	2,879.9
كندا	951.0	1,598.2	1,709.7	2,157.3	1,848.3	1,911.6	2,778.9	3,700.8	4,837.6	4,288.4
الصين	-44,826.4	-58,686.0	-72,914.0	-80,636.6	-66,918.1	-83,176.0	-102,863.3	-80,837.8	-106,628.6	-140,570.0
إ. الأوروبية	2,170.5	13,432.8	19,440.0	21,592.9	46,601.0	30,190.0	23,950.1	33,813.3	36,325.5	57,593.9
الهند	16,383.1	19,395.4	20,941.2	16,933.0	17,119.0	20,799.5	19,501.6	13,085.9	16,134.0	28,153.8
اليابان	4,676.4	11,222.1	1,082.3	-9,308.0	-6,914.5	-578.3	-6,208.2	-499.9	-11,698.9	-1,963.9
كوريا	-29,180.2	-28,187.5	-29,725.0	-32,631.7	-41,385.6	-39,756.3	-37,746.6	-37,807.7	-52,057.8	-61,001.7
نيوزيلندا	1,578.4	2,046.9	1,698.4	1,194.4	1,417.9	1,955.2	1,660.6	1,038.0	2,325.8	3,660.9
روسيا	-9,488.6	-11,742.3	-5,431.2	-2,392.5	-5,016.8	-8,003.1	-5,991.9	-2,119.8	-3,472.9	6,681.1
المملكة المتحدة	385.9	3,400.8	4,678.9	5,694.5	7,972.9	4,498.3	3,447.0	3,613.2	4,682.3	4,522.2
الولايات المتحدة أ	22,258.9	30,918.5	40,303.3	50,342.6	51,128.2	58,396.3	72,795.2	114,089.5	146,999.5	161,484.4
دول أخرى	-22,160.0	11.9	35,900.2	43,247.9	27,804.2	20,612.4	20,094.1	37,823.6	-19,196.8	17,480.2
المجموع	23,764.0	52,766.6	70,605.3	67,320.0	78,290.2	63,994.2	31,228.4	123,642.2	92,660.8	78,090.0

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على تقارير مالية للاسيان على الموقع الالكتروني: <https://data-aseanstats-org.translate.google>

الفصل الثاني: الانفتاح التجاري على التنمية المستدامة حالة الاسيان 2000-2023

نلاحظ من خلال الجدول أن دول الاسيان تربطها علاقة تجارية قوية بينها وبين الاتحاد الاوروبي حيث يظهر من الجدول تطور التجارة الخارجية بينهما خلال فترة الدراسة وبلغت ذروتها في سنة 2022، كما نلاحظ تناقص المبادلات وسلبيتها بين الاسيان والصين وكوريا حيث سجلت تجارة سلبية طويلة سنوات فترة الدراسة في حين تذبذبت التجارة مع دول العالم الأخرى فسنوات تنشط الاسيان تجارتها وسنوات تخفضها راجع ذلك للظروف المحيطة بدول العالم.

المبحث الثالث: العلاقة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة الاسيان 2000-2023

نقوم من خلال هذا المبحث بمعالجة بعض من النماذج التي من الممكن أن تقيس لنا درجة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري والتنمية المستدامة من خلال التركيز على بعضا من مؤشراتنا ومعالجتها وفق برنامج الspss للوصول إلى النتائج المرجوة.

المطلب الأول: العلاقة بين الانفتاح التجاري وانبعاثات: CO₂

ويتم ذلك هذا التفسير من خلال دراسة وتحليل معطيات نظرية الانزياح البيئي (Pollution Haven Hypothesis)، حيث تفترض هذه النظرية أن الدول ذات التشريعات البيئية الأقل جاذبية للصناعات الملوثة بسبب الانفتاح التجاري. مثل فيتنام وإندونيسيا، قد يؤدي التوسع في الصادرات الصناعية (مثل النسيج والتعدين) إلى زيادة الاعتماد على الوقود الأحفوري، مما يرفع الانبعاثات.

أولاً: تأثير المقياس: (Scale Effect)

وفقاً لنموذج (تأثيرات التجارة الثلاثية Grossman and Krueger, 1995)، يؤدي الانفتاح إلى زيادة الإنتاج الاقتصادي (Scale Effect)، والذي يرتبط عادةً بزيادة استهلاك الطاقة والموارد، خاصة في الدول النامية التي تعتمد على الصناعات كثيفة الكربون.

1. غياب دلالة الثابت (C) ومحدودية النموذج

الثابت غير ذي الدلالة $C = 0.4307$ ، $\text{Prob} = 0.1786$: يشير هذا إلى أن المتغيرات غير المدرجة في النموذج (مثل الكثافة السكانية، أو حصة القطاع الصناعي في الناتج المحلي) قد تكون أكثر تأثيراً على المستوى المطلق للانبعاثات.

قيمة: $R\text{-squared} (0.536)$: تعني أن النموذج يفسر حوالي 53.6% من التباين في انبعاثات CO₂، مما يدل على وجود عوامل أخرى غير الانفتاح التجاري تؤثر على الانبعاثات، مثل:

تأثير التكنولوجيا: (Technique Effect) : وفقاً لنظرية Grossman and Krueger، يمكن للتقدم التكنولوجي الناتج عن الانفتاح أن يخفض الانبعاثات عبر كفاءة الطاقة. لكن غياب متغيرات التكنولوجيا في النموذج قد يفسر ضعف تفسير R-squared .

هيكل الطاقة: (Energy Mix) : الدول التي تعتمد على الفحم (مثل إندونيسيا) سيكون لديها انبعاثات أعلى مقارنة بتلك التي تستخدم الغاز الطبيعي أو الطاقة المتجددة (مثل سنغافورة).
2. تحدي الارتباط الذاتي والآثار الثابتة:

الآثار الثابتة عبر الدول: (Cross-section Fixed Effects) : تؤكد وجود اختلافات جوهرية بين الدول، مثل:

تفاوت التشريعات البيئية: في ماليزيا وسنغافورة، قد توجد سياسات صارمة للحد من الانبعاثات مقارنة بكمبوديا أو لاوس.

الاختلافات في الهياكل الاقتصادية: اقتصاد صناعي (مثل تايلاند) مقابل اقتصاد زراعي (مثل ميانمار).
3. التحليل الإضافي الداعم:

• منحني كوزنتس البيئي: (EKC) : تفترض هذه النظرية أن الانبعاثات تزداد في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي ثم تبدأ في الانخفاض بعد نقطة تحول. إذا كانت الدول العشر في مراحل نمو مختلفة (مثل فيتنام كإقتصاد ناشئ مقابل بروناي كإقتصاد ناضج)، فقد يفسر ذلك التباين في الانبعاثات غير المفسر بالنموذج.

ثانياً: أثر العولمة والاستثمار الأجنبي: (FDI)

وفقاً لنظرية التبعية البيئية، قد تجذب الدول النامية استثمارات أجنبية في صناعات ملوثة (مثل التعدين) بسبب انخفاض تكاليف الإنتاج، مما يعزز فرضية الانزياح البيئي.

الدراسة تؤكد وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والانبعاثات في الدول العشر، مدعومة بنظريات الانزياح البيئي وتأثير المقياس.

المطلب الثاني: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة الانفتاح بالموارد البشري

نقوم من خلال هذا المطلب بالتطرق إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، إضافة إلى دراسة العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري ومورد رأس المال البشري.

أولاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

تشمل الدراسة دولاً متنوعة من حيث مستوى التنمية والهيكل الاقتصادي حيث تدخل في السياق الاقتصادي للدول العشر، حيث تقسم:

أ- اقتصادات متقدمة نسبياً: سنغافورة (مركز مالي وتجاري)، ماليزيا (صناعة إلكترونيات)، تايلندا (سياحة وصناعة).

ب- اقتصادات نامية معتمدة على الموارد: بروناي (نפט)، إندونيسيا (نפט وفحم)، فيتنام (زراعة وصناعة خفيفة).

ت- اقتصادات أقل نمواً: كمبوديا، لاوس، ميانمار (زراعة تقليدية وموارد طبيعية محدودة).

1. تفسير العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري و GDP الفردي

أ- التخصص في صادرات منخفضة القيمة المضافة: وفقاً لنظرية التبادل غير المتكافئ (Arghiri Emmanuel) قد تعتمد دول مثل كمبوديا ولاوس على تصدير سلع أولية (مطاط، أرز) بأسعار منخفضة، بينما تستورد سلعاً مصنعة بأسعار مرتفعة. يؤدي هذا إلى تدهور شروط التبادل التجاري، مما يقلل العوائد الحقيقية للصادرات ويخفض GDP الفردي. مثال: فيتنام (رغم نموها الصناعي) لا تزال تعتمد على تصدير المنتجات الزراعية (القهوة، الأرز) والمنسوجات منخفضة القيمة، والتي تتأثر بتقلبات الأسعار العالمية.

ب- تكاليف الانفتاح التجاري على الاقتصادات الهشة: في ميانمار وكمبوديا، قد يؤدي الانفتاح المفاجئ إلى:

- إغراق السوق بالواردات الرخيصة، مما يُضعف الصناعات المحلية (نظرية "التدمير الخلاق" لشومبيتر).

- نزوح العمالة غير الماهرة نحو قطاعات غير منتجة (مثل الاقتصاد غير الرسمي).

ت- الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي في قطاعات محدودة: في إندونيسيا والفلبين، قد يركز الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) على قطاعات استخراجية (التعدين) أو صناعات كثيفة العمالة، والتي لا تُسهم بشكل كبير في رفع الإنتاجية أو الأجور.

ث- استثناءات محتملة: حالة سنغافورة وماليزيا:

• سنغافورة: رغم الانفتاح الكبير (ميناء عالمي، مركز مالي)، فإن GDP الفردي مرتفع بسبب:

– تخصص في خدمات عالية القيمة (تكنولوجيا، لوجستيات).

– سياسات تحفيز الابتكار (مؤشر Global Innovation Index مرتفع).

هنا، قد يُفسر الثابت المرتفع ($C = 23,119.92$) بالبنية التحتية المتطورة والاستثمار في رأس المال البشري، مما يعوض الأثر السلبي الظاهري للانفتاح.

• ماليزيا: نجحت في التحول من تصدير القصدير والمطاط إلى صناعات إلكترونية (مثل شركة "إنتل") بفضل سياسات التصنيع الموجهة (نموذج النمو الآسيوية)، ومع ذلك، قد لا يلتقط النموذج هذا التحول بسبب استخدام بيانات مجمعة (2000-2022)، حيث كانت المراحل الأولى من الانفتاح مرتبطة بقطاعات تقليدية.

2. العوامل الخفية وراء قيمة R-squared المرتفعة: (0.9719)

أ- أثر الموارد الطبيعية:

• في بروناي، يرتبط ارتفاع GDP الفردي بإيرادات النفط (80% من الناتج)، وهي غير مرتبطة مباشرةً بالانفتاح التجاري.

• في إندونيسيا، قد تعكس القيمة المرتفعة اعتماد الاقتصاد على صادرات الفحم والنفط، والتي تتقلب أسعارها عالمياً.

ب- الفروق المؤسسية:

• جودة الحوكمة: تحتل سنغافورة مراكز متقدمة في مؤشر مدركات الفساد (CPI)، بينما تعاني دول مثل كمبوديا من الفساد، مما يحدّ من فعالية الانفتاح.

• الاستقرار السياسي: الاضطرابات في ميانمار (انقلاب 2021) قد تشوّه البيانات، حيث يؤدي عدم الاستقرار إلى انخفاض GDP بغض النظر عن الانفتاح.

3. التفسير النظري المتعمق:

• نظرية التبعية: (Dependency Theory) تعاني الدول النامية من "التنميط" في النظام العالمي، حيث تظل مُصدرة للمواد الخام ومستوردة للسلع المصنعة، مما يعزّز الفجوة في الدخل.

• نموذج "الفخ التجاري": (Trade Trap) الانفتاح دون تنويع اقتصادي يؤدي إلى اعتماد دائم على قطاعات غير قادرة على توليد قيمة مضافة عالية، كما هو الحال في لاوس (اعتماد على الطاقة الكهرومائية والزراعة).

العلاقة السلبية بين الانفتاح التجاري و GDP الفردي في هذه الدول تعكس تحديات هيكلية مثل التخصص في صادرات منخفضة القيمة، وعدم القدرة على استيعاب مكاسب التجارة بسبب ضعف البنية التحتية والمؤسسات. ومع ذلك، تختلف الآثار بشكل جذري بين الدول حسب مستوى تنميتها وسياساتها الداخلية. لتعظيم فوائد الانفتاح، يجب تصميم سياسات مخصصة تعالج الثغرات الهيكلية وتستثمر في رأس المال البشري والتكنولوجيا.

ثالثا: العلاقة بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري

وفقاً ل نظرية هجرة العمالة، قد يؤدي الانفتاح إلى هجرة العمالة الماهرة إلى دول ذات أجور أعلى (مثل سنغافورة أو ماليزيا)، مما يخفض متوسط رأس المال البشري في الدول الأصلية (مثل إندونيسيا أو الفلبين).

1. تفسير الثابت المرتفع (C) وقوة النموذج الإحصائية

أ- الثابت ذو الدلالة الإحصائية (C = 50.75) ، (Prob = 0.0000) يشير إلى وجود عوامل ثابتة غير مدرجة في النموذج تؤثر بقوة على رأس المال البشري، مثل:

- الاستثمار الحكومي في التعليم: سياسات إلزامية التعليم الأساسي في ماليزيا وتايلندا.
- الثقافة المجتمعية: تركيز بعض المجتمعات (متنوعة الأعراق في سنغافورة) على التعليم كوسيلة للحراك الاجتماعي.

ب- قيمة R-squared المرتفعة: (0.896) تعني أن النموذج يفسر 89.7% من التباين في رأس المال البشري. ومع ذلك قد يعكس هذا تحيزاً بسبب إهمال متغيرات حاسمة مثل:

- الإنفاق العام على الصحة (يؤثر على جودة القوى العاملة)
- مؤشرات الابتكار (كعدد براءات الاختراع أو البحث العلمي).

2. التحليل الإضافي الداعم:

• نظرية رأس المال البشري: (Becker, 1964) تفترض أن الاستثمار في التعليم يزيد الإنتاجية والدخل. لكن النتيجة السلبية هنا قد تعكس أن الانفتاح التجاري لم يترجم إلى فرص عمل عالية المهارة، مما قلل العائد المتوقع من التعليم.

• فرضية "السباق إلى القاع": (Race to the Bottom) قد تتنافس الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي عبر خفض تكاليف العمالة (مثل إعفاءات ضريبية)، مما يثبط الاستثمار في تدريب العمالة.

3. السياق الخاص بالدول محل الدراسة

• سنغافورة وماليزيا: رغم الانفتاح الكبير، حافظتا على مستويات عالية من رأس المال البشري بسبب استثمارات مكثفة في البحث العلمي (معهد سنغافورة للتكنولوجيا) قد يفسر الثابت المرتفع ($C = 50.75$) هذه الاستثمارات المستقلة عن الانفتاح.

• الدول الأقل نمواً (كمبوديا، لاوس): يعاني نظام التعليم فيها من نقص التمويل، مما يجعل الانفتاح التجاري غير قادر على تعويض هذا القصور، مثال: اعتماد كمبوديا على السياحة بدلاً من الصناعات المعرفية. الدراسة تكشف عن علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري في الدول العشر، وهو ما قد يعكس فشل هذه الاقتصادات في تحويل مكاسب التجارة إلى استثمارات نوعية في التعليم والصحة. ومع ذلك، تشير قيمة R-squared المرتفعة إلى هيمنة العوامل الثابتة (كجودة الأنظمة التعليمية) على التباين.

خلاصة الفصل

لقد أظهرت الدراسة بوضوح كيف يمكن للانفتاح التجاري أن يشكل دعماً حقيقياً لتحقيق التنوع الاقتصادي في دول رابطة الآسيان مما يعني تقليل التبعية على مصادر اقتصادية واحدة وزيادة فرص النمو والازدهار ومن خلال تحليل الأدوات وآليات التنوع المعتمدة من قبل دول الآسيان وانفتاحها التجاري فيما بينها حيث أنها اعتمدت وبشكل كامل على إلغاء الرسوم الجمركية فيما بينها، وسعي الدول القوية منها بدعم الدول الضعيفة وهو أساس هذا التكامل، كما لا يمكن إغفال المكاسب التنموية التي تم جنيها في سبيل تحسين مستوى معيشة السكان والمجتمعات، وساهم ذلك في تدعيم التنمية المستدامة وهو ما وضح من خلال دراسة بعض المؤشرات التي تتعلق بالانفتاح التجاري والتنمية المستدامة حيث أظهرت النتائج ترابطهما بشكل قوي في بعض المؤشرات في حين شكل ارتباط آخر ارتباط سلبي وذلك ما يمكننا بالقول أن الانفتاح التجاري يؤثر على التنمية المستدامة من خلال مؤشرات معينة فقط.

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة والتي تدرس أثر الانفتاح التجاري في التنمية المستدامة في دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، للفترة 2000-2023، تم التوصل إلى العديد من النتائج النظرية وأخرى تطبيقية نتطرق لها فيما يلي:

- الانفتاح التجارية هو التجارة الدولية القائمة بين دول العالم حيث تستخدم الدول التي لها فائض في موارد معينة أسواق الدول التي تعرف عجزا في الموارد التي تمتلكها وذلك لتصرفها والاستفادة من موارها لسد العجز الذي تعرفه في موارد أخرى، وذلك باستخدام جميع اجراءات التبادل الدولي، وتنبع أهمية الانفتاح التجاري في كونها تمثل استراتيجية سياسية واقتصادية، كما تكمن في العلاقة التي تربط الانفتاح مع النمو الاقتصادي وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين أن تحرير التجارة يؤثر على مؤشر النمو الاقتصادي بشكل ايجابي.
- يفسر الانفتاح التجاري العديد من النظريات من نظرية الميزة المطلقة لادم سميث ونظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو وغيرها من النظريات. كما يقاس الانفتاح التجاري بمؤشرات عديدة منها مؤشر الانكماش الاقتصادي، ومؤشر الصادرات، مؤشر الاستيرادات، وغيرها من المؤشرات.
- ومن جانب آخر تعد التنمية المستدامة على أنها العمليات التي تقر بتحقيق النمو في المجالات المختلفة بالاستعانة بجميع الحاجيات المتعلقة بذلك النمو دون المساس بما يلي حاجيات الأجيال المستقبلية.
- ومن أهدافها تحقيق نوعية حياة أفضل للأفراد، احترام البيئة الطبيعية، تعزيز وعي الافراد بالمشاكل البيئية وغيرها من الاهداف الأخرى المرجوة منها.
- تتميز التنمية المستدامة بأبعاد اقتصادية واجتماعية وبيئية، وتقنية تتحقق بالركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تعتبر أدوات تحقيق التنمية المستدامة.
- رفع المبادلات التجارية ضروري لرابطة الآسيان لتعزيز استقرار اقتصاداتها وتأتي اتفاقيات التجارة الإقليمية كأهم الأدوات لتنويع الصادرات والواردات حيث استفادت الدول الخمسة المؤسسة ماليزيا وسنغافورة تايلند الفلبين وإندونيسيا من التجارة الدولية عكس الدول الضعيفة التي تحتاج تحسين تنفيذ هذه الاتفاقيات التجارية حتى تؤدي إلى تحقيق نتائج نمو جيدة تنعكس إيجابا على التنويع الاقتصادي.
- تشير الدراسة إلى زيادة التدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة التفاني والالتزام القوي من قبل دول رابطة الآسيان في توفير عوامل الاستقطاب، كما تبين تجارب دول مثل ماليزيا وتايلند وسنغافورة وإندونيسيا كيف ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنويع مداخل تلك البلدان فضلا على نقل تكنولوجيا تغذي القطاعات الاقتصادية بما يسهل عملية تطويرها.

- سجلت دول رابطة الأسيان تحسنا كبيرا في معظم مؤشرات التنمية حيث تطورا الناتج المحلي الإجمالي وانخفضت معدلات البطالة، وارتفع متوسط أعمار السكان إلى جانب تحسن في معدل التنمية البشرية ومع ذلك كانت معدلات التضخم تتباين بين الدول المختلفة.

اختبار الفرضيات:

من خلال الجانب التطبيقي للدراسة تم اختبار الفرضيات بالشكل التالي:

الفرضية الأولى:

هناك علاقة بين الانفتاح التجاري وانبعاثات CO₂.

الدراسة تؤكد وجود علاقة إيجابية بين الانفتاح التجاري والانبعاثات في الدول العشر، مدعومة بنظريات الانزياح البيئي وتأثير المقياس.

ومن هنا تقبل الفرضية الأولى، التي تنص على أنه هناك علاقة بين الانفتاح التجاري وانبعاثات CO₂.

الفرضية الثانية:

هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

من خلال الدراسة هناك علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي في هذه الدول تعكس تحديات هيكلية مثل التخصص في صادرات منخفضة القيمة، وعدم القدرة على استيعاب مكاسب التجارة بسبب ضعف البنية التحتية والمؤسسات، ومن ترفض الفرضية الثانية، ونقول أنه لا توجد علاقة بين الانفتاح التجاري ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة:

هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري.

من خلال الدراسة تكشف عن علاقة سلبية بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري في الدول العشر، وهو ما قد يعكس فشل هذه الاقتصادات في تحويل مكاسب التجارة إلى استثمارات نوعية في التعليم والصحة، لذلك ترفض الفرضية ونقول أنه ليس هناك علاقة بين الانفتاح التجاري ورأس المال البشري في دول جنوب شرق آسيا.

توصيات الدراسة:

من خلال الدراسة يمكن أن نوصي بـ:

- يجب على الدول المنضمين حديثا إلى رابطة الأسيان العمل على التنفيذ الجيد للقرارات الاتفاقيات التجارة الإقليمية ذلك سيسهم في تنوع الصادرات.

- ينبغي على الدول الأسيان مراقبة التضخم وتنفيذ تدابير اقتصادية ملائمة للتعامل معه بحذر وتطبيق استراتيجيات تعمل على استقرار الأسعار وتقليل التأثيرات السلبية على التكاليف المعيشية والفئات الاجتماعية الضعيفة.

- دول رابطة الأسيان يجب أن تعزز استدامة التنمية الاقتصادية بواسطة تنفيذ سياسات تحافظ على الموارد الطبيعية وتتعامل بحذر مع التحديات البيئية والاقتصادية.

- تشجيع دول رابطة الأسيان على مشاركة تجارها الناجحة في استخدام الحوافر الضريبية والإعفاءات الجمركية لتعزيز الاستثمار والنمو الاقتصادي في المنطقة.

قائمة المراجع

الكتب:

- أسامة أحمد الفيل، وآخرون، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2014.
- حسن أحمد الشافعي، التنمية المستدامة والمحاسبة والمراجعة البيئية في التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة 01، الاسكندرية، 2012.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2007.
- كمال ديب، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- منال عشري، تكنولوجيا المعلومات ورأس المال البشري (رؤية للتنمية المستدامة 2030)، دار التعليم الجامعي، مصر، 2022.
- ناجي تواتي، السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات، المعهد العربي لتخطيط، الكويت، 2001.
- هشام محمود الاقداحي، العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009.

المذكرات والاطروحات الجامعية:

الدكتوراه:

- أمينة نغموشي، دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة دكتوراه تخصص اقتصاد التنمية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2023/2022.
- حسونة عبد الغني، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه تخصص قانون أعمال، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
- دحماني اسماعيل، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي : دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاوروبية المتوسطة 1995-2010، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2015/2014.
- سموك نوال، ثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية باستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2019/2018.

- فرحول ميلود، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980- 2015-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2019.

الماجستير:

- زين الدين حماشي، انعكاسات انشاء التكتلات الاقتصادية الاقليمية على اتجاه الاستثمار الاجنبي المباشر -دراسة حالة رابطة دول جنوب شرق اسيا (الآسيان)، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، تخصص: اقتصاديات الاعمال والتجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2011/2012.

- غزة فؤاد، نصير إسماعيل، أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، 2004/2005.

الماستر:

- اسلام نوار، مُجّد العينوس، دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية -دراسة حالة دول جنوب شرق آسيا- ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُجّد الصديق بن يحي، جيجل، 2020/2021.

- أمال زهواني، مريم سعد، دور التسويق السياحي في تعزيز مساهمة السياحة في التنمية المحلية المستدامة (دراسة حالة ولاية تبسة)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تسويق الخدمات، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2016/2017.

- دريدي وداد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُجّد خيضر بسكرة، 2019/2020.

- عقون نسيم، التنمية المستدامة من خلال البعد البيئي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2017/2018.

المقالات والملتقيات:

- بن بيا مُجّد، فودوا مُجّد، أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 4، العدد 02، 2020.

- حركاتي فاتح، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 01، 2020.
- حركاتي فاتح، الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ظل التكتلات الاقتصادية الاقليمية حالة رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان)، مجلة اقتصاد المال والاعمال، المجلد 5، العدد 01، 2020.
- حنان بن عوالي، استخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR لدراسة العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد شمال افريقيا، المجلد 16، العدد 01، 2020.
- خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، رابطة دول جنوب شرق آسيا "نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، 2009.
- خولة مداوي، سعيدة طيب، دور المنتجات الرقمية في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة— دراسة عينة من مستخدمي بريدي موب—، مجلة دفاتر بوادكس، المجلد 13، العدد 01، 2024.
- رباح جميل الخطيب، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2022، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 01، 2024.
- الرفاعي سحر قدوري، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية، المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية، جامعة الدول العربية، تونس، 28-31 أغسطس 2006.
- زعيتري صارة، شويكات مُجَّد، الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية Ardl خلال الفترة 1980-2017، مجلة البحوث والدراسات التجارية، المجلد 3، العدد 2، 2019.
- زينب بوقاعة، دروس مستفادة من تجربة التكامل الاقتصادي لدول رابطة الآسيان، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد 11، العدد 1، 2021، ص 111.
- عبد الحفيظ بوضياف، جديدي موسى، التكامل الاقتصادي الاقليمي لدول رابطة الاسيان مكسب لتعزيز التجارة البينية، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 17، العدد 01، 2022، ص ص 183، 184.
- علي عماد مُجَّد ازهر، دور التكامل الاقتصادي الخليجي في الشراكة الاستراتيجية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 01، 2021.
- فراس حسين علي الصفار، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد 03، العدد 06، 2023.

- فوزية برسولي، بولحية شهيرة، التنمية البيئية المستدامة في الجزائر قراءة للتدابير القانونية محليا وإقليميا، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد 5، 2018.
- قشي عشور، آسيان بوصفها جماعة أمنية : بين الواقع والافتراض، مجلة سياسات عربية، المجلد 60، العدد 29، 2017.
- موارد تھتان، رضوان بن عروس، الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2013، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، العدد 02، 2016.
- ناجي حريش، عبد الرحمان أولاد زاوي، تنافسية دول التكامل الاقتصادي المغربي: الواقع والآفاق، مجلة العلوم الانسانية، المجلد 4، العدد 2، 2018.
- ناصر التميمي، رابطة دول جنوب شرق آسيا: آفاق واعدة لصادرات الطاقة الخليجية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2015.
- هارون رشو فارس الرشكاني، سعد محمود الكواز، قياس وتحليل الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق للفترة 2000-2022، مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 6، العدد 02، 2024.

التقارير:

- تقرير إحصاءات رابطة دول جنوب شرق آسيا، بنك التنمية الآسيوي.
- تقرير إحصاءات رابطة دول جنوب شرق آسيا، بنك التنمية الآسيوي، 2024.

المراجع الاجنبية:

- Frank Biermann, et d'autres, political impact of the Sustainable Development Goals, Nature Sustainability, volume 5, 2022.
- Lawrence MASHIMBYE, Ashenafi Beyene FANTA, trade openness and economic growth in mozambique, Regional and Sectoral Economic Studies Vol 21, N 2.
- Ozcan OZTURK, Noureddine RADOUI, does trade openness contribute to economic growth and development of morocco?, Journal de recherche en économie, en affaires et en organisation, COMPTES-RENDUS DE LA TROISIÈME CONFÉRENCE SUR LA RECHERCHE EN ÉCONOMIE, EN AFFAIRES ET EN ORGANISATION (EBOR), ROME, ITALIE, 2020.
- Peterson K. Ozili, Paul Terhemba Iorember, Financial stability and sustainable development, International Journal of Finance & Economics: Volume 29, Issue 3, 2024.

- Poul Alberg Østergaard, Neven Duic, Younes Noorollahi, Soteris Kalogirou, Renewable energy for sustainable development, Renewable Energy, Vol 199, 2022.

- Zeren Fatma & Ari Ayse, Trade openness and economic growth: A panel causality test, international Journal Business and social science, vol 4, N 09, Center for Promoting Ideas, USA, 2013.

المواقع الالكترونية:

– ثامر محمود العاني، قمة التعاون وتنمية الشراكة، تاريخ النشر: 23 نوفمبر 2024، متوفر على الموقع

الالكتروني: <https://www.alarabiya.net>.

– ستيفاني صفدي، ماهي الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، تاريخ النشر: 2024/07/03، متوفر على

الموقع الالكتروني: <https://greenly-earth.translate.google.com/en-gb/blog/company-guide>.

– <https://hbrarabic.com>.

الملاحق

الملحق رقم (01): شعار رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان).



الملحق رقم (02): صور لواجهة تقارير رابطة دول جنوب شرق آسيا (الاسيان).



ASEAN Statistical YearBook



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ